



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الجزائر 3



كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

سلاسل تمارين محلولة في الاقتصاد الكلي II

المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

موجهة لطلبة السنة الثانية (السداسي الرابع)
شعبة العلوم الاقتصادية (ملحقة خروبة)

إعداد: د. / بن سبع حمزة

السنة الجامعية: 2020/2019

قال تعالى: ﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ

أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾ سورة النمل، الآية 19.

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ﴿التَّحَدُّثُ بِنِعْمَةِ اللَّهِ شُكْرٌ، وَتَرْكُهَا كُفْرٌ،

وَمَنْ لَا يَشْكُرُ الْقَلِيلَ لَا يَشْكُرُ الْكَثِيرَ، وَمَنْ لَا يَشْكُرُ النَّاسَ لَا يَشْكُرُ اللَّهَ﴾

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر



(البيهقي).

﴿اللهم اجعلنا من الذين تفكروا فاعتبروا، ونظروا فأبصروا، وسمعوا فتعلقت قلوبهم

بالمنازعة إلى طلب الآخرة، اللهم اجعلنا من الذين إذا أحسنوا استبشروا، وإذا

أسأؤوا استغفروا﴾ آمين.

تتضمن هذه المطبوعة...

تتضمن هذه المطبوعة، مجموعة سلاسل تمارين محلولة (من السلة رقم II، إلى السلسلة رقم IV)، تخص

حصص الأعمال الموجهة المتبقية (والحصتين الأخيرتين السابقتين)، لمقياس الاقتصاد الكلي II؛ والموجهة لطلبة السنة

الثانية (السداسي الرابع)، لشعبة العلوم الاقتصادية (ملحقة خروبة).

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر



فهرس المحتويات

الصدر الأول لمذكرات الترخي في الجزائر



- I. تتضمن هذه الطبوعة.....
- II. فهرس المحتويات.....
01. سلسلة تمارين رقم II حول: النموذج الكلاسيكي للتوازن الاقتصادي العام (الكلبي)
14. سلسلة تمارين رقم III حول: نموذج العرض الكلبي والطلب الكلبي AS/AD
29. سلسلة تمارين رقم IV حول: ديناميكية البطالة والتضخم.....

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر



سلسلة تمارين رقم II

حول:

النموذج الكلاسيكي

للتوازن الاقتصادي

العام (الكلي)

جامعة الجزائر 3 / كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مقياس الاقتصاد الكلي II (السنة الثانية شعبة العلوم الاقتصادية)

سلسلة تمارين رقم II حول: النموذج الكلاسيكي للتوازن الاقتصادي العام (الكلي)

(التوازن الاقتصادي الكلي في ظل مرونة الأسعار)

التمرين 01: أسئلة نظرية*.

1. ما هو الهيكل العام للنموذج الكلاسيكي؟.
2. ما المقصود بالازدواجية الكلاسيكية؟.
3. ما المقصود بالمتغيرة الحقيقية والمتغيرة الاسمية؟. أعط مثلا عن كل منهما.
4. اشرح، كيف يؤثر ارتفاعا في المستوى العام للأسعار على القيمة الحقيقية للنقود.
5. حسب النظرية الكمية للنقود، ما هو أثر ارتفاع مخزون النقود؟

التمرين 02*:

بفرض أن عرض النقود يقدر بـ 500 ون، وأن الناتج الداخلي الخام الاسمي يقدر بـ 1000 ون، ومع العلم أن الناتج الداخلي الخام الحقيقي يقدر بـ 50 ون:

1. أحسب المستوى العام للأسعار.
2. بفرض أن سرعة دوران النقود ثابتة، وأن الإنتاج يرتفع بنسبة 5% كل سنة، ما الذي يحدث للناتج الداخلي الخام الاسمي ومستوى الأسعار إذا حافظ البنك المركزي على ثبات عرض النقود؟.
3. ما هي كمية النقود التي يجب أن يصدرها البنك المركزي إذا أراد، معدل التضخم مساوٍ لـ 10%؟.

التمرين 03*:

بفرض أنه لديك اقتصاد يتميز بالخصائص التالية:

$$y = 40N^{1/2}$$

$$N^s = \frac{1}{25} \left(\frac{W}{P} \right)^2$$

$$M_0 = 40$$

$$V = 4$$

1. أوجد ما يلي:

- دالة الإنتاجية الحدية للعمل.
- دالة الطلب على العمل.
- معدل الأجر الحقيقي التوازني، وحجم العمالة اللازم لتوازن سوق العمل.

2. أحسب:

- قيمة الناتج (حجم الإنتاج عند التوظيف التام).
- المستوى العام للأسعار عند التوازن.
- الناتج الاسمي، ومعدل الأجر الإسمي التوازني.

3. إذا تغير معدل النمو النقدي بمقدار 100%:

- ما هو أثر ذلك على المستوى العام للأسعار؟
- هل تتغير سرعة تداول النقود ولماذا؟
- هل تتغير المتغيرات الحقيقية ولماذا؟

4. لنفرض أن سرعة تداول النقود قد ارتفعت ب 50%. ما هو أثر ذلك على مختلف المتغيرات الاسمية والحقيقية؟

5. لنفرض أن الكتلة النقدية انخفضت بنسبة 10%، ماذا يحدث؟

التمرين 04:

لتكن دالة الإنتاج التالية:

$$y = f(N) = 2N^{\frac{1}{2}}$$

1. أرسم منحنى دالة الإنتاج عند مستويات التشغيل التالية: 0، 0.25، 0.5، 1، 2، 4 و 9 .
2. حدد رياضيا دالة الطلب على العمالة. ثم مثلها بيانيا عند مختلف مستويات التشغيل المذكورة في 1.
3. بفرض أن دالة عرض العمل تأخذ الشكل: $N^s = 8W$ ، حدد رياضيا المستوى التوازني لكل من التشغيل والأجر الحقيقي، وتحقق رياضيا من النتيجة المتحصل عليها، ثم أحسب مستوى الناتج الحقيقي التوازني.
4. حدد رياضيا دالة العرض الكلي.
5. إذا كان المستوى العام للأسعار يساوي 6 ون؛ أحسب كل من مستوى الأجر الاسمي ومستوى الناتج الاسمي.

التمرين 05:

لتكن لديك دالتي الطلب الكلي، والطلب على النقود -على التوالي- كما يلي:

$$AD = 0.05y^{\frac{3}{4}}M^{\frac{1}{4}}r^{-1}$$

$$M^d = 0.0025y^{\frac{1}{2}}M^{\frac{1}{2}}r^{-2}$$

1. حدد معادلة منحنى yy .
2. حدد معادلة منحنى MM .
3. إذا كان $y = 400$ و $M = 80$ ، أوجد القيم التوازنية لكل من المستوى العام للأسعار ومعدل الفائدة.
4. أحسب أثر ارتفاع الكتلة النقدية بـ 10%، على كل من المستوى العام للأسعار ومعدل الفائدة.
5. أحسب أثر انخفاض الناتج بـ 10%، على كل من الأسعار و معدل الفائدة.

الحل النموذجي للتمارين المُعدّة للحل من بين تمارين السلسلة:

SAHLA MAHLA

حل التمرين 01: الإجابة على الأسئلة النظرية:

1. الهيكل العام للنموذج الكلاسيكي:

النموذج الكلاسيكي للتوازن الاقتصادي العام (الكلي)، الذي نحن بصدد تناوله بالدراسة، لا نجده بشكله المتكامل لدى أيٍّ من الاقتصاديين الكلاسيك (من أمثال جون ستيوارت ميل، دفيد ريكاردو، وغيرهم)، ولا عند أيٍّ من أتباعهم من "الكلاسيك الجدد-New-Classic"، أو "الكلاسيك المحدثين-Neo-Classic" (من أمثال ألفرد مارشال، آرثر بيجو، وغيرهم)؛ وإنما هو نموذج متكامل -يتميز عن النموذج الكينزي- تم استخلاصه من مختلف الأفكار والطروحات الكلاسيكية.

1.1. هيكل النموذج الكلاسيكي:

النموذج الكلاسيكي الذي سيتم تقديمه هنا، هو نموذج قصير المدى (العمل هو عنصر الإنتاج الوحيد المتغير)، ضمن اقتصاد مغلق. ويميز النموذج الكلاسيكي محل الدراسة، بين: ثلاث أعوان اقتصاديين؛ أربع أسواق؛ وبالتالي أربع توازنات اقتصادية كلية.

← ثلاثة أعوان اقتصاديين:

ويتعلق الأمر بكلٍّ من:

- ◆ **المؤسسات:** التي تُنتج، تُشغل وتوظف العمال، وتمول استثماراتها عن طريق الاقتراض، من خلال إصدار وعرض السندات والأوراق المالية (تطلب رؤوس الأموال).
- ◆ **الدولة:** التي تفرض وتحصل الضرائب، تمويل النفقات العامة، تقترض من خلال إصدار وعرض السندات والأوراق المالية (تطلب رؤوس الأموال)، وتتحكم في عرض النقود.
- ◆ **العائلات:** التي تعمل (تعرض العمل)، تستهلك، وتدخر من خلال شراء (طلب) السندات والأوراق المالية التي تُصدرها المؤسسات أو الدولة (تعرض رؤوس الأموال).

◀ أربع أسواق:

ويتعلق الأمر بكل من:

- ◆ **سوق العمل:** الذي يتحدد ضمنه الأجر الحقيقي، وحجم العمالة.
- ◆ **سوق السلع والخدمات:** الذي يتحدد ضمنه حجم الناتج التوازني، والأسعار النسبية للسلع والخدمات.
- ◆ **سوق رأس المال:** الذي يتحدد ضمنه سعر الفائدة الحقيقي، الذي يحقق التوازن بين الإدخار والاستثمار.
- ◆ **سوق النقود:** الذي يتحدد ضمنه المستوى العام للأسعار.

◀ أربع توازنات اقتصادية كلية:

- ◆ **التوازن بين الطلب على العمل وعرض العمل (توازن سوق العمل):** يتحقق هذا التوازن بتساوي الطلب على العمل الذي تُقدم عليه المؤسسات؛ مع عرض العمل (عرض قوى العمل) الذي تقوم به العائلات.
- ◆ **التوازن بين عرض السلع والخدمات والطلب عليها (توازن سوق السلع والخدمات):** يتحقق هذا التوازن بتساوي إنتاج المؤسسات مع مجموع كل من الإستهلاك، الإستثمار، والنفقات العامة.
- ◆ **التوازن بين عرض الأوراق المالية والطلب عليها (توازن سوق رأس المال):** يتحقق هذا التوازن بتساوي عرض الأوراق المالية الذي تُقدم عليه كل من المؤسسات والدولة (والذي يُعتبر طلبا على رؤوس الأموال، ومن المفترض أن يتحول إلى استثمار)، مع الطلب على هذه الأوراق المالية، والذي يُقدم عليه العائلات (والذي يُعتبر عرضا لرؤوس الأموال، أو إدخار).
- ◆ **التوازن بين عرض النقود والطلب عليها (توازن سوق النقود):** يتحقق هذا التوازن بتساوي عرض النقود الذي يُنبئ من طرف الدولة، مع الطلب على النقود الذي يُقدم عليه الأعوان الاقتصاديين من أجل تمويل معاملاتهم.

2.1. حل النموذج الكلاسيكي:

قبل التطرق إلى كيفية حل النموذج الكلاسيكي (كيفية تحديد القيم التوازنية لمختلف متغيرات النموذج)، تجدر

الإشارة إلى الفرضيات التي يعمل في إطارها النموذج المعني، وكذا كيفية تصنيف المتغيرات، وكيفية قياس العلاقات التي تربطها ضمن النموذج محل الاهتمام.

أ. الفرضيات الأساسية للنموذج الكلاسيكي:

يقوم النموذج الكلاسيكي على مجموعة من الفرضيات؛ تتضمن: المنافسة التامة؛ مرونة الأسعار والأجور؛ المبادلات تتحقق بعد تحديد السعر التوازني؛ التمييز (أو الإزدواجية) بين القطاع الحقيقي (السلعي) والقطاع النقدي (الاسمي)؛ التشغيل الكامل؛ رشادة وعقلانية الأعوان الاقتصاديين؛ غياب الوهم أو الخداع النقدي؛ بالإضافة إلى فرضية استقرار توقعات الأعوان الاقتصاديين.

ب. مكونات النموذج الكلاسيكي:

يتكون النموذج الكلاسيكي من:

- ◆ **متغيرات داخلية (Endogenous Variables):** هي المتغيرات التي تتحدد قيمها التوازنية داخل النموذج، إذ تتأثر بحركة متغيرات النموذج؛ وذلك على غرار الأجر الحقيقي، مستوى التشغيل (حجم العمالة)، حجم الإنتاج (الدخل الحقيقي)، الإدخار والإستثمار، سعر الفائدة الحقيقي، والإستهلاك.
- ◆ **متغيرات خارجية (Exogenous Variables):** هي المتغيرات التي تتحدد قيمها التوازنية خارج النموذج، إذ لا تتأثر بحركة متغيرات النموذج؛ وذلك على غرار الضرائب، النفقات العامة، وعرض النقود.
- ◆ **معلمّات (Parameters):** تسمى كذلك بـ "الوسائط"؛ ويمكن أن تُعبّر عن علاقات تقنية، على غرار تلك التي تربط الإنتاج بالتشغيل؛ كما يمكن أن ترتبط بالعلاقات السلوكية، كتلك التي تربط الإدخار بمعدل الفائدة.

ت. حل النموذج الكلاسيكي وفق منطق يتوافق والطروحات الكلاسيكية: الصورة المتكاملة للنموذج الكلاسيكي.

يعتمد الكلاسيك في تحليلهم للظواهر الاقتصادية الكلية (على غرار البطالة، النمو، التضخم، ...) على أدوات التحليل الجزئي؛ لذلك فإن النموذج الكلاسيكي للتوازن الاقتصادي العام (أو الكلي)، هو جملة من التوازنات في المتغيرات الاقتصادية الكلية، التي تتحقق مرحليا ثم آنيا؛ والتوازن الاقتصادي الكلي الكلاسيكي، ما هو إلا توازن مرحلي، ثم توازن آني لمختلف الأسواق (سوق العمل، سوق السلع والخدمات، سوق رأس المال، وسوق النقود)؛ بينما تركز مجمل هذه التوازنات -من الناحية النظرية- على التوازن الأساسي الكلاسيكي، والمتمثل في التوازن في سوق العمل.

- فبتحقق التوازن على مستوى سوق العمل، يتحدد الأجر الحقيقي التوازني، وكذا حجم العمالة التوازني؛ وهذا الأخير هو الذي يحدد مستوى الدخل الحقيقي (الناتج أو الإنتاج). فتحديد مستوى العمالة، يسمح -تلقائيا-

- بتحديد مستوى الدخل الحقيقي، لأنه -وفق قانون المنافذ لـ "J.B. Say"- المؤسسات لا تواجه مشكلة منافذ، أو تصريف لمنتجاتها (لأن العرض يخلق الطلب الموازي والمكافئ له وفق قانون "Say" للمنافذ).
- تحديد مستوى الدخل الحقيقي أو الفعلي، يحدد حجم كل من الإستهلاك والإستثمار (الإدخار)، ليتحقق التوازن في سوق السلع والخدمات (يتحقق التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي)؛ ثم ينتقل النموذج إلى كيفية تحديد سعر الفائدة الحقيقي التوازني (الذي يكفل ويضمن التوازن ما بين الإدخار والإستثمار) في سوق رأس المال، والذي يُعدُّ من آليات تحقيق التوازن في سوق السلع والخدمات، باعتبار أن تحول الإدخار إلى استثمار (تحول الإدخار إلى طلب) يتم بفعل تأثير مستوى سعر الفائدة الحقيقي، الذي يتحدد في سوق رأس المال. ذلك قبل أن ينتقل النموذج -في الأخير- إلى كيفية تحديد المستوى العام للأسعر في سوق النقود.
 - بشيء من التفصيل، الأجور الفعلية (الحقيقية)، ومستوى العمالة، تتحدد في سوق العمل، وذلك حين تتساوى الكمية المطلوبة من العمل، مع الكمية المعروضة منه. أي، حينما يكون: $F\left(\frac{W}{P}\right) = D\left(\frac{W}{P}\right)$.
 - وكما سبق وذكرنا، فإن تحديد المستوى التوازني للعمالة في سوق العمل، يحدد آلياً مستوى الناتج أو الدخل الحقيقي في الاقتصاد ككل، إذ أن مضمون قانون "Say" للمنافذ، يكفل التعادل والتساوي بين الناتج (الدخل الحقيقي) والطلب الكلي. ويتحدد التوازن في سوق السلع والخدمات (يتحدد مستوى الدخل الحقيقي التوازني في هذه السوق)، على نحو يكون وفقه: $AS = AD$ (العرض الكلي (AS) يساوي الطلب الكلي (AD))؛ بمعنى أن: $y = D = C + I$ (الدخل الحقيقي يساوي الطلب الكلي المتمثل في مجموع كل من الإستهلاك والإستثمار)؛ وتحقق هذه المساواة يعني أن: $I = y - C = S$ (الإدخار يساوي الإستثمار). وبما أن كل من الإدخار (عرض رؤوس الأموال أو الطلب على الأوراق المالية)، والإستثمار (الطلب على رؤوس الأموال أو عرض الأوراق المالية)، يتحدد بموجب مستوى سعر الفائدة الحقيقي، الذي يبرز كسعر لرؤوس الأموال أو الموارد المالية، والذي لا يختلف دوره عن أي سعر آخر في ظل المنافسة التامة التي يأخذ بها الكلاسيك، فإن هذا الأخير هو الذي يُؤمن التعادل والتوازن بين الإدخار والإستثمار، حيث يكون: $I(i) = S(i)$.
 - المعادلة الأخيرة، توضح كيفية تحديد سعر الفائدة الحقيقي التوازني على مستوى سوق رأس المال، إذ أن تغيرات سعر الفائدة الحقيقي، تكفل التوازن بين الإدخار والإستثمار، ومن ثم التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي في سوق السلع والخدمات؛ حيث يمكننا القول -في هذا الصدد- أن سعر الفائدة هو الأداة أو الوسيلة التي بفضلها تمكن قانون "Say" للمنافذ، من إثبات صلاحيته في ظل الاقتصاد النقدي.
 - بمعرفتنا لمستوى الدخل ومعدل الفائدة، فإن معادلة التوازن النقدي (مُعبراً عنها بمعادلة كمبرج التي تحمل مضمون النظرية الكمية للنقود التي تمثل النظرية الكلاسيكية في مجال توازن السوق النقدي)، تأخذ الشكل:

$$M V = P y$$

$$M = \frac{1}{V} P y = k P y \quad \text{أو:}$$

- المعادلة الأخيرة ينحصر دورها في تحديد المستوى العام للأسعار P ، إذ أن تحديد هذا الأخير يُتيح إمكانية التعبير نقدياً (أو إسمياً) عن الكميات الحقيقية.
- في الأخير، تجدر الإشارة إلى أن سعر الفائدة في النموذج الكلاسيكي لا يتأثر، ولا يتحدد بكمية النقود المتداولة (وذلك على اعتبار أن النقود تُطلب فقط من أجل المعاملات)؛ بينما يتحدد سعر الفائدة ضمن النموذج المعني بالإدخار (عرض رؤوس الأموال أو الطلب على الأوراق المالية)، والإستثمار (الطلب على رؤوس الأموال أو عرض الأوراق المالية)، في حين ينحصر دور الكمية المعروضة من النقود فقط في تحديد المستوى العام للأسعار، عند مستوى دخل محدد (يوافق مستوى التشغيل الكامل)، وسرعة محددة وثابتة (في الأجل القصير) لتداول النقود.

2. المقصود بالازدواجية (أو الثنائية) الكلاسيكية:

يُقصد بالازدواجية الكلاسيكية، ما يقوم عليه الفكر الكلاسيكي من تمييز نظري بين المتغيرات الحقيقية ونظيرتها الاسمية؛ حيث يعمل الكلاسيك على دراسة الظواهر الاقتصادية من خلال التركيز على المتغيرات الحقيقية، دون الإشارة إلى المتغيرات الاسمية.

3. المقصود بالمتغيرات الحقيقية والمتغيرات الاسمية:

المتغيرات الاسمية هي المتغيرات المُقيّمة بالوحدات النقدية (كأن يكون أجر الفرد مثلاً: 50000 دج). أما المتغيرات الحقيقية فتعبر عن كمية السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها من المتغيرات الاسمية، أو ما يقابل المتغيرات الاسمية من سلع وخدمات (مثل كمية السلع والخدمات التي يمكن شرائها من أجل الإستهلاك، دفع فواتير الكهرباء والغاز والماء، النقل، والذي يمكن أن نقوم به من خلال إنفاق الأجر النقدي الذي نتقاضاه).

4. شرح كيفية تأثير ارتفاعا في المستوى العام للأسعار على القيمة الحقيقية للنقود:

يؤدي ارتفاع المستوى العام للأسعار P إلى انخفاض الأرصدة النقدية الحقيقية $\frac{M}{P}$ (أي انخفاض وتراجع كمية السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها باستخدام كمية ثابتة ومحددة من النقود المتداولة). وهذا يعني أن ارتفاع المستوى العام للأسعار يؤدي إلى تراجع القيمة الحقيقية للنقود (انخفاض القوة الشرائية للنقود).

5. شرح أثر ارتفاع مخزون النقود، وفق النظرية الكمية للنقود:

وفق الكلاسيك، وحسب النظرية الكمية للنقود، والتي عبرنا عنها في حالتنا- بمعادلة كمبرج: $M V = P y$ ؛ فإنه يُفترض أن سرعة تداول النقود V ، تكون ثابتة ومحددة في الفترة الزمنية القصيرة، بينما يكون مستوى الدخل

أو الناتج y ، ثابتا عند مستوى التشغيل الكامل؛ لذلك فإن مخزون النقود M ، والمستوى العام للأسعار P ، تمثلان المتغيرتين الوحيدتين في المعادل: $M V = P y$. ووفق المعادلة الأخيرة، فإن أي تغيير في الكمية المعروضة من النقود (مخزون النقود) يترك تأثيرا فقط على المستوى العام للأسعار P ، الذي يتغير وفق نفس اتجاه تغيير كمية النقود المتداولة، وبنفس النسبة. وهذا يعني أن كل ارتفاع في مخزون النقود، يرافقه ارتفاع في المستوى العام للأسعار بنفس النسبة، حيث يكون هذا الارتفاع بمثابة الأداة الوحيدة الكفيلة بإعادة التوازن إلى السوق النقدي بعد ارتفاع كمية النقود المتداولة.

حل التمرين 02:

بفرض أن: $M = 500$ ، ون $Y = 1000$ (الناتج الاسمي)، ون $y = 50$ (الناتج الحقيقي):

1. حساب المستوى العام للأسعار P .

لدينا: الناتج الداخلي الخام الحقيقي = $\frac{\text{الناتج الداخلي الخام الاسمي}}{\text{المستوى العام للأسعار}}$ ؛ أي: $y = \frac{Y}{P}$

وهذا يعني أن: $P = \frac{Y}{y} = \frac{1000}{50} = 20$ ون

2. بفرض أن: $\frac{\Delta V}{V} = 0$ ، و $\frac{\Delta y}{y} = 5\%$ ، حساب: $\frac{\Delta Y}{Y}$ ، و $\frac{\Delta P}{P}$ ؛ إذا كان: $\frac{\Delta M}{M} = 0$

لدينا: $M V = P y$ ؛ وهذا يعني أن: $\frac{\Delta M}{M} + \frac{\Delta V}{V} = \frac{\Delta P}{P} + \frac{\Delta y}{y}$

وبما أن: $\frac{\Delta V}{V} = 0$ و $\frac{\Delta M}{M} = 0$ ؛ فإن هذا يعني أن: $\frac{\Delta P}{P} + \frac{\Delta y}{y} = 0 + 0 = 0$

ما يعني أن: $\frac{\Delta P}{P} = -\frac{\Delta y}{y} = -5\%$

وهذا يعني أن المستوى العام للأسعار P ، سيتراجع بمعدل 5% (سينخفض معدل التضخم بـ 5% كل سنة، في ظل شروط مثل الشروط المذكورة).

أما بالنسبة للناتج الداخلي الخام الاسمي، فنعلم أن: $y = \frac{Y}{P}$ ؛ ما يعني أن: $Y = P y$

وهو ما يعني بدوره أن: $\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{\Delta P}{P} + \frac{\Delta y}{y} = -5\% + 5\% = 0$

وهذا يعني أن الناتج الاسمي يبقى ثابتا دون تغيير في ظل الأوضاع المذكورة (التغير في الناتج الاسمي $\frac{\Delta Y}{Y}$ يساوي الصفر).

3. إيجاد قيمة: $\frac{\Delta M}{M}$ ، ومن ثم قيمة كمية النقود المتداولة M' ، حتى يكون: $\frac{\Delta P}{P} = 10\%$

حسب النظرية الكمية للنقود، مُعبّرًا عنها بمعادلة كمبرج، لدينا:

$$\frac{\Delta y}{y} = 0 \text{ و } \frac{\Delta V}{V} = 0 \quad \text{مع:} \quad M V = P y$$

وهذا يعني أن: $\frac{\Delta M}{M} + 0 = \frac{\Delta P}{P} + 0$ (مع: $\frac{\Delta y}{y} = 0$ و $\frac{\Delta V}{V} = 0$) ؛ ما يعني أن: $\frac{\Delta M}{M} = \frac{\Delta P}{P} = 10\%$ وعليه، يكون:

$$M' = M + M \left(\frac{\Delta M}{M} \right) = M + M(10\%) = M(1 + 0.1) = 500 \times 1.1 = 550$$

إذن، على البنك المركزي أن يُصدِر كمية نقد تُقدَّر بـ 550 ون (يرفع مستوى العرض النقدي بنسبة 10%، أو بـ 50 ون)، إذا أراد أن يرفع المستوى العام للأسعار بنسبة 10% (إذا أراد أن يكون معدل التضخم مساويا لـ 10%).

حل التمرين 03:

$$V = 4 \text{ و } M_0 = 40 \quad ; \quad N^s = \frac{1}{25} \left(\frac{W}{P} \right)^2 \quad ; \quad y = 40 N^{1/2} \quad \text{إذا كان:}$$

1. إيجاد:

✓ دالة الإنتاجية الحديدية للعمل MP_L :

كما نعلم، فإن الإنتاجية الحديدية للعمل تمثل ما تضيفه آخر وحدة مُستخدمة (مُضافة) من عنصر العمل، من وحدات إنتاج. أو -بعبارة أخرى- تمثل الإنتاجية الحديدية للعمل، إنتاج الوحدة الأخيرة المُستخدمة (المُضافة) من عنصر العمل؛ وهو ما يُعبَّر عنه رياضيا بـ:

$$MP_L = \frac{\partial y}{\partial N} = \frac{\partial(40 N^{1/2})}{\partial N} = \frac{1}{2} \times 40 \times N^{1/2-1} = 20 N^{-1/2}$$

✓ دالة الطلب على العمل N^d :

لإيجاد دالة الطلب على العمل، نعلم أن المؤسسة (المنتج) تتوقف عن التوظيف (عن طلب العمل) عندما يتساوى الأجر الحقيقي المدفوع للعمال، مع إنتاجيتهم الحديدية. وبعبارة أخرى، فإن المؤسسة تستخدم (تطلب) تلك الكمية من العمل التي يتساوى عندها الإيراد الحدي للعمل مع تكلفته الحديدية؛ أو -مثلا يفضل البعض القول- تلك الكمية من العمل التي تتساوى عندها قيمة الناتج الحدي للعمل مع نفقته الحديدية، علما أن قيمة الناتج الحدي للعمل (أو إيراده الحدي) هي: $MP_L \times P$ ، ونفقته الحديدية (أو تكلفته الحديدية) ما هي إلا الأجر الاسمي W . وهذا

يعني أن دالة الطلب على العمل، تتحدد وفق العلاقة:

$$MP_L \times P = W$$

$$20 N^{-1/2} = \frac{W}{P} \quad \text{بمعنى أن:} \quad MP_L = \frac{W}{P}$$

$$N^d = \left(\frac{20}{\frac{W}{P}} \right)^2 \quad \text{لنجد في الأخير:} \quad N^d = \frac{1}{25} \left(\frac{20}{\frac{W}{P}} \right)^2$$

كما يمكن الحصول على دالة الطلب على العمل N^d ، بطريقة أخرى. إذ وباعتبار أن المؤسسة تسعى من وراء نشاطها الإنتاجي إلى تحقيق أعظم ربح ممكن، فإنها تطلب تلك الكمية من العمل التي تُمكنها من بلوغ هذا المَسعى. وبذلك يمكننا إيجاد دالة الطلب على العمل، من خلال تعظيم دالة الربح، وفق ما يلي:

$$Max Prf = RT - CT = Py - WN = P(40 N^{1/2}) - WN$$

$$Max Prf \Rightarrow \frac{\partial Prf}{\partial N} = 0 \Rightarrow 20 P N^{-1/2} - W = 0 \Rightarrow N^{-1/2} = \frac{W}{20P} \Rightarrow N^{1/2} = \frac{20}{W/P}$$

$$N^d = \left(\frac{20}{W/P}\right)^2 \quad \text{لنجد في الأخير أن:}$$

✓ معدل الأجر الحقيقي التوازني $\left(\frac{W}{P}\right)^*$ ، وحجم العمالة التوازني N^* (توازن سوق العمل):

ملاحظة: كان يمكن الاكتفاء بطرح هذا السؤال، والاستغناء عن السؤالين السابقين له؛ وذلك لأن الإجابة عنه تستدعي -كما سنرى- تحديد دالة الطلب على العمل، وتحديد هذه الأخيرة يتطلب -كما سبق وأينا- تحديد دالة الإنتاجية الحدية للعمل؛ وتحديد هتين الدالتين كان -كما رأينا- موضوع السؤالين السابقين.

مستوى الأجر الحقيقي، وكذا مستوى حجم العمالة اللازمين لتوازن سوق العمل، هما المستويين اللذان يحققان التوازن بين عرض العمل والطلب عليه. أو ما نعبّر عنه رياضياً بـ:

$$N^d = N^s$$

$$\left(\frac{W}{P}\right)^4 = 400 \times 25 = 1000 \quad ; \quad \left(\frac{20}{W/P}\right)^2 = \frac{1}{25} \left(\frac{W}{P}\right)^2 \quad \text{ما يعني أن:}$$

وعليه، يُعطى مستوى الأجر الحقيقي الذي يحقق التوازن في سوق العمل بـ: $\left(\frac{W}{P}\right)^* = \sqrt[4]{1000} = 10$ ون

ولإيجاد حجم العمالة (حجم التوظيف) اللازم لتوازن سوق العمل (والموافق -وفق الطرح الكلاسيكي- لمستوى التشغيل الكامل)، يكفي أن نعوض الأجر الحقيقي بقيمته التوازنية، في إحدى دالتي سوق العمل، لنحصل على:

$$N^* = (N^s)^* = (N^d)^* = \left(\frac{20}{\left(\frac{W}{P}\right)^*}\right)^2 = \left(\frac{20}{10}\right)^2 = 4 \text{ عمال}$$

2. حساب:

✓ قيمة الناتج الحقيقي التوازني (أو حجم الإنتاج الموافق لمستوى التشغيل الكامل) y^* :

كما سبق وذكرنا، فإن تحديد حجم العمالة التوازني، يسمح -تلقائياً- بتحديد مستوى الناتج الحقيقي (أو الإنتاج). وعليه، وبتعويض حجم العمالة في دالة الإنتاج، نحصل على:

$$y^* = 40 (N^*)^{1/2} = 40 (4)^{1/2} = 80 \text{ ون}$$

✓ المستوى العام للأسعار عند التوازن P^* :

لدينا وفق النظرية الكمية للنقود، مُعبَّرًا عنها بمعادلة كمبرج: $MV = Py$

$$P^* = \frac{MV}{y} = \frac{40 \times 4}{80} = 2 \text{ ون عليه:}$$

✓ الناتج الاسمي التوازني Y^* ، ومعدل الأجر الاسمي التوازني W^* :

- من العلاقة النظرية بين الناتج الحقيقي والناتج الاسمي، لدينا:

$$y = \frac{Y}{P}$$

$$Y^* = P^* y^* = 2 \times 80 = 160 \text{ ون عليه:}$$

- ومن العلاقة بين الأجر الحقيقي والأجر الاسمي، لدينا:

$$\left(\frac{W}{P}\right)^* = 10 \Rightarrow W^* = \left(\frac{W}{P}\right)^* \times P = 10 \times 2 = 20 \text{ ون}$$

3. إذا كان: $\frac{\Delta M}{M} = 100\%$:

✓ إيجاد قيمة أثر التغير المذكور في الكتلة النقدية على المستوى العام للأسعار P (إيجاد قيمة: $\frac{\Delta P}{P}$):

وفق النظرية الكمية للنقود، مُعبَّرًا عنها بمعادلة كمبرج، لدينا:

$$MV = Py; \text{ مع: } \frac{\Delta V}{V} = 0 \text{ و } \frac{\Delta y}{y} = 0$$

$$\left(\frac{\Delta M}{M} + 0 = \frac{\Delta P}{P} + 0\right) \text{ وهذا يعني أن: (مع: } \frac{\Delta V}{V} = 0 \text{ و } \frac{\Delta y}{y} = 0)$$

$$\frac{\Delta P}{P} = \frac{\Delta M}{M} = 100\% \text{ وعليه:}$$

وهذا يعني أن المستوى العام للأسعار ينمو (يرتفع) بنفس نسبة نمو (ارتفاع) كمية النقود المتداولة. وتمثل هذه النتيجة جوهر النظرية الكمية للنقود.

✓ تعتمد النظرية الكمية للنقود (والتي تمثل وجهة النظر الكلاسيكية في هذا المحل)، على فرضية وجود

الاقتصاد عند مستوى التشغيل الكامل، ما يعني أن مستوى الناتج y ، لا يتغير بتغير كمية النقود

المتداولة؛ فضلا عن ذلك تفترض النظرية، ثبات سرعة تداول النقود V ، في الفترة الزمنية القصيرة.

✓ المقاييس والمتغيرات التي تتغير نتيجة تغير حجم الكتلة النقدية المتداولة هي فقط المتغيرات الاسمية،

ويتعلق الأمر في هذه الحالة بكل من الأجر الاسمي W^* ، والناتج الاسمي Y^* . أما المتغيرات الحقيقية

(الناتج الحقيقي y^* ، الأجر الحقيقي $\left(\frac{W}{P}\right)^*$ ، وحجم العمالة N^*) فلا تتغير، إذ لا تتأثر بتغيرات مخزون

النقود M .

4. أثر ارتفاع سرعة تداول النقود ($\frac{\Delta V}{V} = 50\%$) على مختلف المتغيرات الاسمية والحقيقية:

نظريا -ووفق الكلاسيك- يؤدي ارتفاع سرعة تداول النقود إلى ارتفاع حجم المبادلات أو المعاملات في الاقتصاد (مع بقاء الأسعار ثابتة)، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع حجم النشاط الاقتصادي، والذي ينعكس على شكل ارتفاع في مستوى الناتج الحقيقي. أما في حالة انخفاض الأسعار، فإن الأرصدة النقدية الحقيقية $\frac{M}{P}$ سترتفع، مع بقاء الناتج الحقيقي دون تغيير؛ بينما يتحسن معدل الأجر الحقيقي $\frac{W}{P}$ في مرحلة أولى؛ غير أن ما سيؤدي إليه ذلك من تراجع في الطلب على العمل من طرف المؤسسات، من شأنه أن يؤدي إلى تراجع الأجر النقدية (الاسمية) W ، لتتراجع معها الأجور الحقيقية؛ ويستمر هذا المسار، إلى أن يعود التوازن إلى وضعه الأصلي.

5. دراسة أثر انخفاض الكتلة ($\frac{\Delta M}{M} = -10\%$):

نظريا-ووفق الكلاسيك- يؤدي انخفاض الكتلة النقدية M ، إلى تراجع المستوى العام للأسعار P بنفس النسبة، بسبب تراجع الطلب الكلي. من جهة أخرى، يتحسن الأجر الحقيقي $\frac{W}{P}$ في البداية، مسببا ارتفاع عرض العمل؛ غير أن التراجع المؤقت في الطلب الكلي، وما يؤدي إليه من انكماش في الناتج الحقيقي، من شأنه أن يضغط على الأجر الاسمي باتجاه الانخفاض حتى يعود التوازن إلى مستواه الأصلي. والنتيجة هي بقاء المتغيرات الحقيقية ثابتة دون تغيير، مع تأثير فقط -لانخفاض الحاصل في الكتلة النقدية- على المتغيرات الاسمية، والتي سوف تعرف انخفاضا في هذه الحالة.

ملاحظة: يتعلق الأمر هنا بالازدواجية (أو الثنائية) الكلاسيكية التي تحدثنا عنها سابقا؛ حيث نلاحظ اختلاف استجابة المتغيرات الاسمية، عن استجابة نظريتها الحقيقية.

سلسلة تمارين رقم III

حول:

نموذج العرض الكلي

والطلب الكلي

AS/AD

جامعة الجزائر 3 / كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مقياس الاقتصاد الكلي II (السنة الثانية شعبة العلوم الاقتصادية)سلسلة تمارين رقم III حول: نموذج العرض الكلي والطلب الكلي AS/AD**التمرين 01: أسئلة نظرية*.**

1. ماذا تفسر منحنيات العرض الكلي (AS)، والطلب الكلي (AD)؟.
2. اشرح، لماذا يكون منحنى العرض الكلي الكلاسيكي عموديا، بينما يكون منحنى العرض الكلي الكينزي أفقيا؟.
3. ما هو الميكانيزم الذي يضمن التشغيل والتوظيف الكامل والمستمر لعنصر العمل، في حالة منحنى العرض الكلي الكلاسيكي؟.

التمرين 02:

1. ما هي آثار تقليص الحكومة لضرائب الدخل، على كل من الناتج y ، والمستوى العام للأسعار P ، في الأجلين القصير والطويل؟. مع توضيح كيف يمكن لمنحنيات العرض الكلي والطلب الكلي أن تتأثر في الحالتين؟.
2. ما المقصود باقتصاديات جانب العرض؟؛ وهل يمكن -وفق جوابك ضمن السؤال السابق- أن تكون ذات فعالية؟.

التمرين 03*:

بفرض أن الحكومة قررت رفع إنفاقها من G إلى G' ؛ وفي نفس الوقت قررت رفع معدل الضريبة، على نحو تحافظ به على توازن الموازنة العامة عند مستوى الناتج الأصلي.

1. وضح أثر الإجراءات المُتخذة من طرف الحكومة في هذه الحالة على منحنى الطلب الكلي AD .
2. كيف يمكن للإجراءات المعنية أن تؤثر على الناتج والمستوى العام للأسعار في الحالة الكينزية؟.
3. وضح كيفية تأثير الإجراءات المعنية على الناتج والمستوى العام للأسعار في الحالة الكلاسيكية؟.

التمرين 04*:

بفرض أن الحكومة قد عمدت إلى تخفيض معدل الضريبة على الدخل الشخصي من t إلى t' :

1. كيف يؤثر هذا الإجراء على منحنى الطلب الكلي AD ؟.
2. ما هو الأثر الذي سيُخلفه الإجراء المعني على سعر الفائدة؟؛ وكيف سيؤثر ذلك على الاستثمار الخاص؟.

التمرين 05*:

لنفرض أننا بصدد دراسة اقتصاد غربي موجود عند مستوى التشغيل الكامل y_0^* . بالاعتماد على نموذج AS/AD ، بين آثار الصدمات -كلٌّ على جدي- الناتجة عن:

1. ارتفاع تعويضات البطالة.

2. تدهور أسعار النفط.

على كل من منحنيات IS ، LM ، AS ، AD ، في الأجل القصير وعلى المدى البعيد. ثم تحدّث عن آثار الصدمات المعنية -كلٌّ على جدي- في المدى القصير، على كل من الناتج y ، سعر الفائدة i ، والمستوى العام للأسعار P ؟.

التمرين 06:

لنفترض وضعاً اقتصادياً، يكون ضمنه الاستثمار غير حساس تجاه تغيرات سعر الفائدة:

1. ضمن أيّ وضع يمكن أن يحدث ذلك؟.
2. كيف يجب أن يكون منحنى IS ضمن الوضع المعني؟.
3. كيف يجب أن يكون منحنى LM ضمن الوضع المعني؟.
4. كيف يجب أن يكون منحنى AD ضمن الوضع المعني؟.
5. إذا كان الاقتصاد المعني عند مستوى التشغيل الكامل، وحدثت صدمة جعلت منحنى AS ينزاح نحو الأعلى (يساراً):

أ. ما هو الأثر الذي ستُخلفه الصدمة المعنية في المدى القصير، على كلٍّ من الناتج والمستوى العام للأسعار؟.

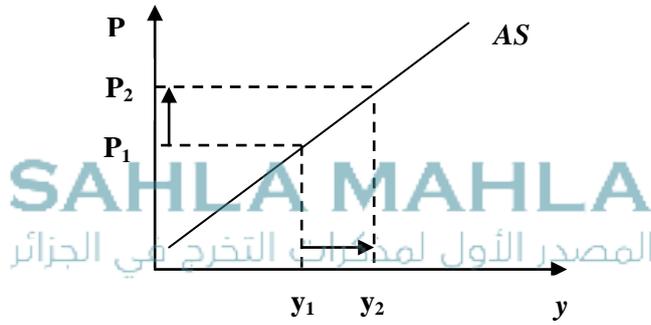
ب. كيف ستؤثر هذه الصدمة على المتغيرتين محل الاهتمام، في الأجل الطويل؟

الحل النموذجي للتمارين المُعدّة للحل من بين تمارين السلسلة:حل التمرين 01: الإجابة على الأسئلة النظرية.

1. تفسير منحنيات العرض الكلي AS، والطلب الكلي AD:

- يوضح منحنى العرض الكلي AS، عند كل مستوى سعر معطى P ، كميات الإنتاج، وكذا كميات عناصر الإنتاج، التي تكون المؤسسات، وكذا مالكي عناصر الإنتاج، على استعداد لعرضها في كل من سوق الإنتاج، وسوق عناصر الإنتاج. ويبين منحنى العرض الكلي، التوليفات المختلفة من الناتج y ، والمستوى العام للأسعار P ، والتي يكون من خلالها سوق الإنتاج وسوق عناصر الإنتاج في توازن آني. ومنحنى العرض الكلي ذو ميل موجب، لأن كل زيادة أو ارتفاع في المستوى العام للأسعار، يرافقه زيادة وارتفاع في الطلب على عوامل الإنتاج، وبالتالي زيادة مستوى الناتج (الإنتاج) y . حيث يأخذ منحنى AS الشكل التالي:

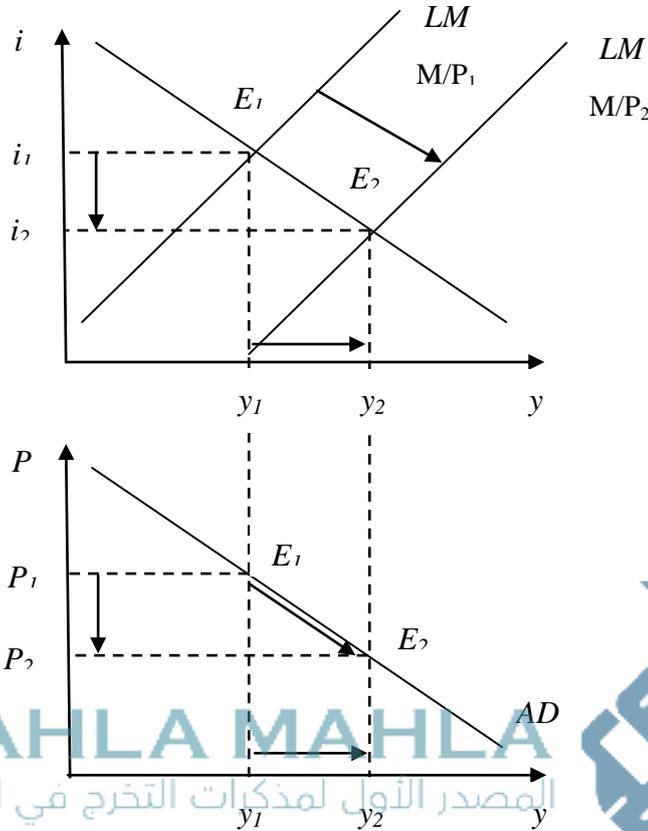
الشكل (01): منحنى العرض الكلي (AS).



- من ناحية أخرى، يوضح منحنى الطلب الكلي AD، التوليفات المختلفة من الناتج y ، والمستوى العام للأسعار P ، والتي يكون من خلالها سوق السلع والخدمات وسوق الأرصدة النقدية في توازن آني. ويمكن اشتقاق منحنى AD، من خلال تتبع أثر تغير المستوى العام للأسعار على الأرصدة النقدية الحقيقية $\frac{M}{P}$ ، وما يؤدي إليه من انتقال لمنحنى LM -ضمن نموذج IS/LM- مؤدياً بذلك إلى تغير التوازن.
- كما يتضح من خلال الشكل (02) أدناه، عند النقطة E_1 ، التي تمثل التوازن الآني الأصلي لكل من سوق السلع والخدمات وكذا سوق الأرصدة النقدية الحقيقية، كان لدينا مستوى توازني آني، ممثل بمستوى ناتج توازني قدره y_1 ، مقابل مستوى سعر توازني قدره P_1 . لكن لو افترضنا أن المستوى العام للأسعار انخفض إلى المستوى P_2 ، فإن هذا الانخفاض سيؤثر على كمية الأرصدة النقدية الحقيقية، حتى لو بقيت كمية الأرصدة الاسمية M ثابتة؛ إذ أن انخفاض المستوى العام للأسعار سيؤدي -في هذه الحالة- إلى ارتفاع الأرصدة النقدية الحقيقية، حيث يكون: $\left(\frac{M}{P_2} > \frac{M}{P_1}\right)$ ، لأن: $P_2 < P_1$. وبسبب هذا الارتفاع الحاصل في كمية النقود الحقيقية، ينتقل منحنى LM إلى اليمين، دلالة على انخفاض سعر الفائدة i (من i_1 إلى i_2)، وارتفاع مستوى الناتج y (من y_1 إلى y_2)؛ لينتقل التوازن إلى النقطة E_2 ، الممثلة بمستوى ناتج توازني قدره

$y_2 > y_1$ ، ومستوى سعر فائدة توازني قدره $i_2 < i_1$.

الشكل (01): اشتقاق منحنى الطلب الكلي AD من خلال نموذج IS/LM .



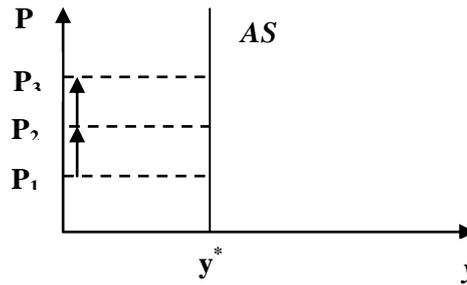
- من ناحية أخرى، هذا الانخفاض في المستوى العام للأسعار من المستوى P_1 إلى المستوى P_2 ، من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع الطلب الكلي على السلع والخدمات AD ، وهو ما يبعثر عنه الانتقال من النقطة E_1 إلى النقطة E_2 ، على نفس منحنى الطلب الكلي AD ، الموضح ضمن الشكل (02) أعلاه، والذي يوضح ارتفاع مستوى الطلب الكلي، من المستوى الموافق لمستوى عرض كلي قدره y_1 ، إلى المستوى الموافق لمستوى عرض كلي قدره y_2 . الجدير بالملاحظة، هو أن منحنى AD ذو ميل سالب؛ وذلك لأن كل انخفاض في المستوى العام للأسعار P ، يرافقه ارتفاع في الطلب الكلي AD ، ومن ثم ارتفاع مستوى الناتج y .

2. شرح سبب كون منحنى العرض الكلي الكلاسيكي عموديا، وسبب كون منحنى العرض الكلي الكينزي أفقيا:

- يكون منحنى العرض الكلي AS عموديا في الحالة الكلاسيكية، لأن الكلاسيك يفترضون أن الاقتصاد يكون دائما عند مستوى التشغيل الكامل، بينما تتميز الأسعار والأجور بالمرونة التامة؛ لذلك لا يتغير مستوى العرض الكلي، ولا مستوى الناتج، مهما تغير المستوى العام للأسعار P . ففي الحالة الكلاسيكية، وإذا أرادت المؤسسات رفع مستوى الإنتاج، عن طريق زيادة التوظيف، فإنها -وظل التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج، بما فيها عنصر العمل- ستكون مضطرة لرفع الأجور؛ وهو الإجراء الذي من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع

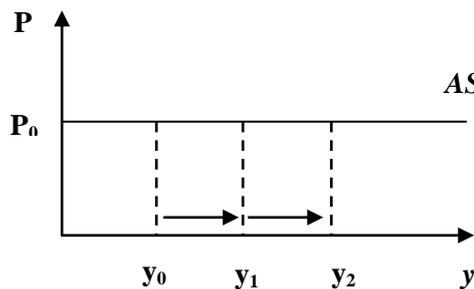
تكاليف الإنتاج، لئلا يتسبب ذلك في ارتفاع الأسعار؛ بينما يبقى مستوى الإنتاج (الناتج) ثابتاً عند مستواه التوازني الأصلي، والموافق لمستوى التشغيل الكامل. وبناء عليه، يكون منحنى AS -في هذه الحالة- عمودياً؛ إذ أن كل إجراء تتخذه المؤسسات لزيادة مستوى الناتج عن مستواه التوازني، الذي يوافق في الأصل مستوى التشغيل الكامل، سيكون فقط إجراء تضخمي، إذ لن يؤدي إلا إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار. ويأخذ منحنى العرض الكلي الكلاسيكي الشكل التالي:

الشكل (03): منحنى العرض الكلي AS الكلاسيكي.



• أما في الحالة الكينزية، فإن الأسعار تتسم بالجمود (غير مرنة)، بينما يتغير مستوى الناتج ويرتفع (متى ما توفرت الأسباب والشروط الداعية لذلك)، بسبب التشغيل الناقص (البطالة التي تكون لإرادية بالنسبة لكينز). لذا فإن تفسير كون منحنى AS أفقياً بالنسبة لكينز، مبني على الاعتقاد القاسي بأن المؤسسات، تكون مستعدة لعرض -عند مستوى الأسعار السائد- أي كمية من السلع والخدمات تكون محل طلب. ووفق كينز فإن مقدرة المؤسسات على عرض أي كمية مطلوبة من السلع والخدمات، تتبع من الافتراض القاسي بأن المستوى التوازني للناتج، يكون دائماً عند مستوى أقل من المستوى الموافق للتشغيل الكامل؛ وذلك -كما سبق وأسلمنا- بسبب التشغيل الناقص في الاقتصاد، والذي يعني وجود بطالة في الاقتصاد. لذلك إذا أرادت المؤسسات أن تستجيب للارتفاع الحاصل في الطلب، من خلال زيادة العرض، فإنها ستحصل على ما تحتاج إليه من عمالة، عند مستوى الأجر السائد (و بدون أن تضطر إلى رفع الأجر)، وبالتالي فإن متوسط تكاليف الإنتاج، يُفترض أن لا يتغير مع تغير مستوى الإنتاج، الأمر الذي يعني ثبات وجمود المستوى العام للأسعار مهما تغير مستوى الإنتاج، ليأخذ بذلك منحنى AS الكينزي، شكلاً أفقياً كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل (03): منحنى العرض الكلي AS الكينزي.



3. الميكانيزم الذي يضمن التشغيل والتوظيف الكامل والمستمر لعنصر العمل، في حالة منحى العرض الكلي الكلاسيكي:

يتعلق الأمر بمرونة الأسعار والأجور؛ حيث يفترض الكلاسيك أن الأجور في سوق العمل تكون تامة المرونة، وهو الحال بالنسبة للأسعار في سوق السلع والخدمات. فإذا حدث انخفاض في الطلب الكلي، وتبع ذلك تراجع في العرض الكلي، بعد إقدام المؤسسات -استجابة منها للتراجع الحاصل في الطلب- على تخفيض إنتاجها، فإن مرونة الأجور، وبالتالي إمكانية انخفاضها في هذه الحالة (في ظل تراجع الطلب على العمل الذي يرافق تخفيض الإنتاج)، من شأنها أن تؤدي إلى انخفاض الأسعار في سوق السلع والخدمات، نتيجة انخفاض تكاليف الإنتاج؛ الأمر الذي من شأنه أن يؤدي بدوره إلى إنعاش الطلب الكلي، مشجعا بذلك المؤسسات على رفع مستوى إنتاجها (بعد تخفيضه)، حتى يعود هذا الأخير إلى مستواه الأصلي، الموافق لمستوى التشغيل الكامل. وبذلك، يتضح جليا أن مرونة الأسعار والأجور هي الآلية (الميكانيزم) الوحيدة التي تكفل -في حالة منحى العرض الكلي الكلاسيكي- الحفاظ والإبقاء على مستوى الإنتاج (الناتج) عند مستوى التشغيل الكامل؛ على عكس ما يكون عليه الحال بالنسبة لمنحى العرض الكلي الكينزي، حيث يُفترض أن الأسعار والأجور لا تتمتع بقابلية تغير كبيرة، باعتبار أنها تكون غير تامة المرونة (على الأقل في اتجاه الانخفاض).

المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

حل التمرين 03:

بفرض أن الحكومة قررت رفع إنفاقها من G إلى G' ؛ وفي نفس الوقت قررت رفع معدل الضريبة، على نحو تحافظ به على توازن الموازنة العامة عند مستوى الناتج الأصلي:

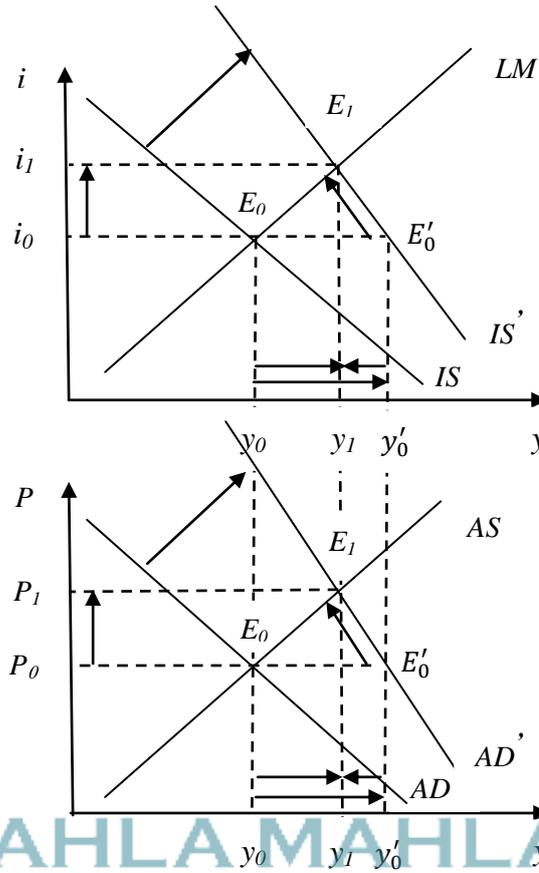
1. توضح أثر الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة في هذه الحالة على منحى الطلب الكلي AD :

يتعلق الأمر في هذه الحالة بتوضيح أثر مزيج من سياسة مالية توسعية (متمثلة في رفع مستوى الإنفاق الحكومي)، وسياسة مالية انكماشية (متمثلة في رفع معدل الضريبة)، في إطار ما يُصطلح عليه بسياسة الميزانية المتوازنة. وفي الصدد، فإن تطبيق الحكومة لما يُسمى بسياسة الميزانية المتوازنة، والتي تتضمن زيادة حجم الإنفاق الحكومي، وتمويل هذه الزيادة من خلال رفع معدلات الضريبة، من شأنه أن يُخلّف أثرا إيجابيا على مستوى الطلب الكلي AD . حيث من شأن السياسة المعنية أن تؤدي إلى إنعاش وزيادة هذا الأخير؛ بالنظر إلى كون الأثر الإيجابي لسياسة رفع الإنفاق الحكومي على الطلب الكلي، يفوق الأثر السلبي لسياسة رفع معدل الضريبة؛ ما دام أن مضاعف الإنفاق الحكومي ($\gamma = \frac{\Delta y}{\Delta G}$)، يفوق مضاعف الضرائب ($\gamma = -c$). والشكل

(04) أدناه يوضح -بشيء من التفصيل- آليات تأثير سياسة الميزانية المتوازنة على الطلب الكلي AD ، في

إطار نموذجي IS/LM ، و AS/AD .

الشكل (04): ميكانزمات تأثير سياسة الميزانية المتوازنة على الطلب الكلي AD.



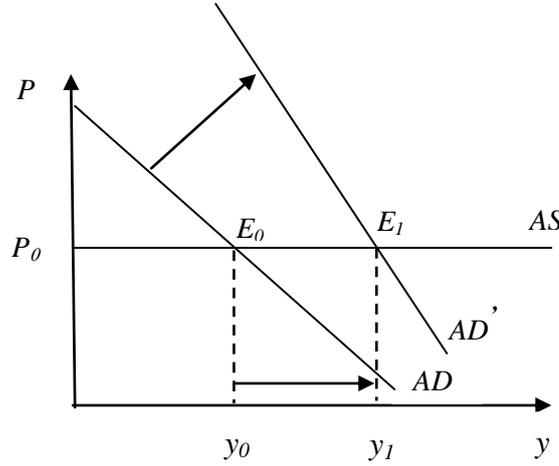
- على مستوى IS/LM ، وبفعل مضاعف الإنفاق الحكومي الذي يفوق مضاعف الضرائب، ينتقل منحنى IS إلى اليمين، مع دورانه قليلاً نحو الأعلى (لأن ارتفاع معدل الضريبة يجعل منحنى IS أشد انحداراً)، دلالة على ارتفاع سعر الفائدة i (من i_0 إلى i_1)، وارتفاع مستوى الناتج y (من y_0 إلى y_1). غير أن الارتفاع الحاصل في مستوى الناتج في هذه الحالة، يكون أقل من الارتفاع الحاصل في الإنفاق الحكومي (مثلما يوضحه مضاعف الميزانية المتوازنة الذي يكون أقل من الواحد الصحيح). $(\Delta y = \frac{1-c}{1-c(1-t')} \times \Delta G)$
- على مستوى AS/AD ، من شأن السياسة المنتهجة أن تؤدي إلى انتقال منحنى AD يمينا، مع دورانه قليلاً نحو الأعلى (حيث يصبح منحنى AD أشد انحداراً). عند النقطة E'_0 ، وبسبب ثبات الأسعار عند المستوى P_0 ، الطلب الكلي y'_0 ، يفوق العرض الكلي y_0 ؛ ونتيجة الضغط الناجم عن فائض الطلب الكلي في هذه الحالة، ترتفع الأسعار إلى المستوى P_1 ، ليتراجع بذلك الطلب الكلي إلى المستوى y_1 (ما يعني حدوث آثار مزاحمة عن طريق الأسعار)، أين يتساوى مع العرض الكلي، ليحدث التوازن عند النقطة E_1 ، حيث يرتفع الناتج من y_0 إلى y_1 ، بينما يرتفع المستوى العام للأسعار من P_0 إلى P_1 .

2. توضيح كيفية تأثير الإجراءات المعنية على الناتج والمستوى العام للأسعار في الحالة الكينزية:

وفق كينز، تتميز الأسعار بالجمود والثبات (عدم المرونة). لذلك، فإن انتهاج الحكومة لسياسة الميزانية

المتوازنة، وما ينجم عنه من انتعاش وارتفاع في الطلب الكلي، من شأنه أن يؤدي -ضمن اقتصاد تتحقق فيه الفرضيات الكينزية- إلى ارتفاع مستوى الناتج y ، دون أي تأثير على المستوى العام للأسعار P (ما يعني غياب آثار المزاحمة عن طريق الأسعار على مستوى الناتج). والشكل التالي يوضح آليات تأثير سياسة الميزانية المتوازنة، على كل من الناتج والأسعار في إطار فرضيات منحنى العرض الكينزي.

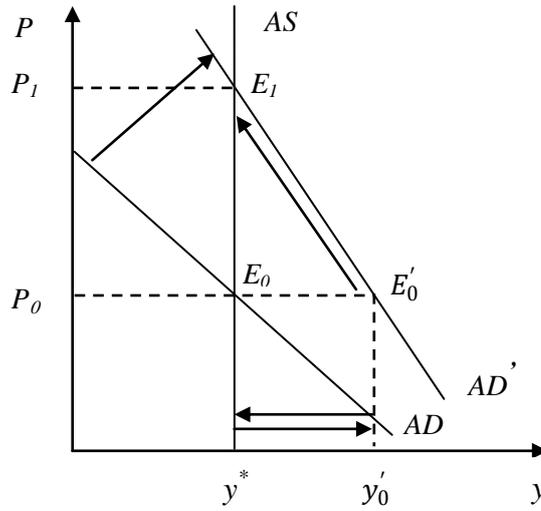
الشكل (05): ميكانيزمات تأثير سياسة الميزانية المتوازنة على الناتج والأسعار في حالة منحنى العرض الكينزي.



3. توضيح كيفية تأثير الإجراءات المعنية على الناتج والمستوى العام للأسعار في الحالة الكلاسيكية:

وفق الكلاسيك، فإن التوازن يحدث دائماً عند مستوى التشغيل الكامل؛ لذلك فإن الناتج لا يستجيب للارتفاع الحاصل في الطلب الكلي، والناجم -في هذه الحالة- عن انتعاش الحكومة لسياسة الميزانية المتوازنة. وذلك لأن كل محاولة، وكل إجراء تتخذه المؤسسات لرفع مستوى الإنتاج، استجابة منها للارتفاع الحاصل في الطلب الكلي في هذه الحالة، سيجعلها مضطرة لزيادة الطلب على عنصر العمل (البحث عن عمال إضافيين، بالإضافة إلى زيادة الطلب على عناصر الإنتاج الأخرى). وفي ظل التشغيل الكامل لعنصر العمل (شأنه في ذلك شأن باقي عناصر الإنتاج)، وعدم وجود بطالة، فإن المؤسسات ستكون مجبرة -حيال هذا الوضع- على رفع الأجور (بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف باقي عناصر الإنتاج)؛ الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، ومن ثم ارتفاع الأسعار. والارتفاع الحاصل في الأسعار (التضخم الناتج عن ارتفاع التكاليف) في هذه الحالة، من شأنه أن يؤدي إلى امتصاص الفائض في الطلب الكلي، والناجم عن الارتفاع الحاصل في هذا الأخير، نتيجة تطبيق سياسة الميزانية المتوازنة. ويُعبّر عن ذلك، انتقال التوازن من النقطة E_0 ، إلى النقطة E_1 -ضمن الشكل (06) التوضيحي أدناه- على منحنى الطلب الكلي الجديد AD' (الناجم عن انتقال من منحنى الطلب الكلي الأصلي AD ، إلى اليمين عقب تطبيق سياسة الميزانية المتوازنة)؛ حيث يرتفع المستوى العام للأسعار من P_0 إلى P_1 ، مع بقاء مستوى الناتج ثابتاً عند مستواه الموافق لمستوى التشغيل الكامل y^* .

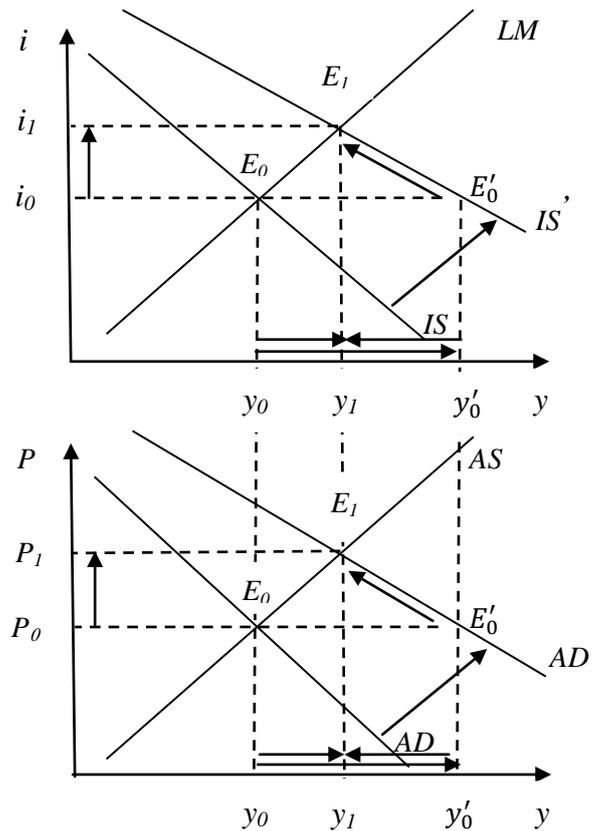
الشكل (06): ميكانيزمات تأثير سياسة الميزانية المتوازنة على الناتج والأسعار في حالة منحنى العرض الكلاسيكي.



حل التمرين 04:

يمكن توضيح ميكانيزمات وآليات مختلف الآثار المترتبة عن تخفيض الحكومة لمعدل الضريبة على الدخل الشخصي من t إلى t' ، على الطلب الكلي AD ، ومختلف المتغيرات ذات الصلة به، في إطار نموذجي IS/LM و AS/AD ، من خلال الشكل (07) التالي:

الشكل (07): ميكانيزمات تأثير سياسة تخفيض معدل الضريبة، على الطلب الكلي AD ، ومختلف المتغيرات ذات الصلة به.



1. توضيح كيفية تأثير سياسة تخفيض معدل الضريبة على الدخل الشخصي على منحنى الطلب الكلي AD :
من شأن سياسة تخفيض معدل الضريبة على الدخل الشخصي، أن تؤدي إلى ارتفاع مستوى الدخل المتاح (الدخل التصرفي) y_d ، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع الاستهلاك. وبالنظر إلى كون الاستهلاك من محددات (مكونات أو مركبات) الطلب الكلي، فإن هذا الأخير سيرتفع هو الآخر، لينتقل نتيجة لذلك منحنى AD ، يمينا نحو الأعلى (مع دورانه قليلا بسبب تغير الميل، حيث يصبح منحنى AD أقل انحداراً) إلى الوضع AD' (أنظر الشكل (07) أعلاه)، دلالة على ارتفاع مستوى الطلب الكلي من y_0 إلى y_0' . لكن بقاء المستوى العام للأسعار مستقرا عند المستوى P_0 ، عند النقطة E_0' (على مستوى AS/AD)، يجعل الطلب الكلي (الذي يكون عند المستوى y_0')، يفوق العرض الكلي (الذي يكون عند المستوى y_0). ونتيجة الضغط الناجم عن فائض الطلب الكلي في هذه الحالة؛ بالإضافة إلى الارتفاع الحاصل في تكاليف الإنتاج لدى المؤسسات، بعد ارتفاع طلبها على عنصر العمل (أو ارتفاع الأجور)، سعيها منها لرفع مستوى الإنتاج، استجابة للانتعاش الحاصل في الطلب الكلي، ترتفع الأسعار إلى المستوى P_1 ، ليتراجع بذلك الطلب الكلي إلى المستوى y_1 (ما يعني حدوث آثار مزاحمة عن طريق الأسعار)، أين يتساوى مع العرض الكلي، ويحدث التوازن عند النقطة E_1 ؛ لتكون الحصيلة النهائية هي ارتفاع مستوى الناتج من y_0 إلى y_1 (مع أخذ آثار المزاحمة الناجمة عن ارتفاع مستوى الأسعار بعين الاعتبار)، مع ارتفاع المستوى العام للأسعار من P_0 إلى P_1 .

2. توضيح كيفية تأثير سياسة تخفيض معدل الضريبة على الدخل الشخصي على سعر الفائدة i ، مع توضيح الأثر على الاستثمار الخاص I :

عندما تقرر الحكومة تخفيض معدل الضريبة على الدخل الشخصي (كإجراء يهدف إلى إنعاش الاقتصاد)، فإن هذا الإجراء من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة i ؛ وذلك باعتبار أن هذا النوع من الإجراءات (السياسات المالية التوسعية)، غالبا ما يكون مدفوعا بالزيادة في الاقتراض العام، وبالتالي يأتي مصحوبا بارتفاع أسعار القروض (أسعار الفائدة). فعلى مستوى نموذج IS/LM (أنظر الشكل (07) أعلاه)، يؤدي تخفيض معدل الضريبة إلى انتقال منحنى IS يمينا نحو الأعلى (مع تغير ميله ليصبح أقل انحداراً) إلى الوضع IS' ، حيث يرتفع مستوى الناتج (الدخل) من y_0 إلى y_0' ، مؤديا بذلك - عند النقطة E_0' - إلى ارتفاع الطلب على النقود من أجل المعاملات؛ ومع عرض نقدي ثابت (باعتباره متغيرة خارجية)، سيختل توازن السوق النقدي من خلال حدوث فائض في الطلب على النقود. وإعادة التوازن إلى السوق النقدي في هذه الحالة، تستدعي تخفيض (أو العمل على تخفيض) الطلب على النقود من أجل المضاربة، وهو الأمر الذي يتحقق بعد ارتفاع أسعار الفائدة (من المستوى i_0 إلى i_1)، المصاحب للزيادة في الاقتراض العام، المرافقة لسياسة تخفيض معدل الضريبة.

في ذات الصدد، فإن الارتفاع الحاصل في أسعار الفائدة في هذه الحالة، من شأنه أن يؤدي من جهة أخرى- إلى تراجع مستوى الاستثمار الخاص (بسبب العلاقة العكسية بين المتغيرتين)، الأمر الذي سيؤدي إلى إلغاء جانبا من الزيادة الحاصلة في الطلب الكلي، نتيجة انتهاج الحكومة لسياسة تخفيض معدل الضريبة؛ ويؤدي بذلك إلى انخفاض التأثير الإجمالي للسياسة المعنية على الناتج، الذي يسجل تراجعا جزئيا (خسارة جزئية) بانتقاله من المستوى y'_0 إلى المستوى y_1 (ليترفع في النهاية، فقط من y_0 إلى y_1)، في إطار ما يُعرف ضمن الأدبيات الاقتصادية بأثر المزامنة أو الإزاحة عن طريق سعر الفائدة.

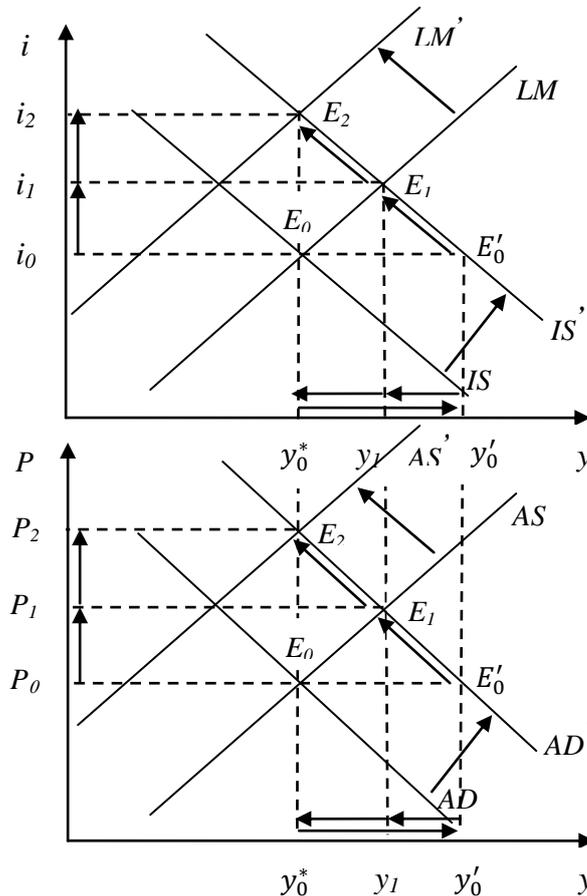
حل التمرين 05:

بفرض أننا بصدد دراسة اقتصاد غربي موجود عند مستوى التشغيل الكامل y_0^* ، وبالاعتماد على الإطار النظري لنموذج AS/AD:

1. توضيح آثار صدمة ناجمة عن ارتفاع تعويضات البطالة، على كل من منحنيات IS ، LM ، AS ، AD ، في الأجل القصير وعلى المدى البعيد:

يمكن توضيح ميكانيزمات مختلف الآثار المترتبة عن ارتفاع تعويضات البطالة، على مختلف المنحنيات والمتغيرات، في إطار نموذجي IS/LM و AS/AD ، من خلال الشكل (08) التالي:

الشكل (08): ميكانيزمات تأثير صدمة ناجمة عن ارتفاع تعويضات البطالة، في إطار نموذجي IS/LM و AS/AD .



في الواقع، تمثل الزيادة في تعويضات البطالة، إحدى إجراءات السياسة المالية التوسعية؛ بينما من شأن الصدمات الناجمة عن هذا النوع من الإجراءات أن يؤدي إلى ارتفاع الدخل المتاح y_d ، مؤدياً بذلك إلى ارتفاع الاستهلاك الخاص، ومعه الطلب الكلي AD .

• على مستوى نموذج IS/LM (أنظر الشكل (08) أعلاه)، من شأن الصدمة المعنية، والآثار الناجمة عنها أن تؤدي في المدى القصير - إلى انتقال منحنى IS يمينا نحو الأعلى (بفعل المضاعف)، دلالة على ارتفاع سعر الفائدة i من المستوى i_0 إلى i_1 (نتيجة ما قدر يرافق سياسة ارتفاع تعويضات البطالة من ارتفاع في الافتراض العام، كما أن ارتفاع سعر الفائدة في هذه الحالة يُعدُّ ضرورياً لإعادة التوازن إلى السوق النقدي)، وارتفاع مستوى الناتج من y_0^* إلى y_1 ، رغم الخسارة الجزئية في الارتفاع الإجمالي - المرافق للتوسع المالي - في هذا الأخير، بسبب آثار المزامنة الناجمة عن الارتفاع الحاصل في سعر الفائدة.

• على مستوى AS/AD ، من شأن الصدمة المعنية أن تسمح - كما أسلفنا - بارتفاع الاستهلاك الخاص، مؤدية بذلك إلى ارتفاع الطلب الكلي AD (باعتبار أن الاستهلاك يعد من مكونات هذا الأخير)؛ ويُعبَّر عن ذلك انتقال منحنى AD يمينا نحو الأعلى، دلالة على ارتفاع المستوى العام للأسعار من P_0 إلى P_1 (بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج، في ظل سعي المؤسسات لرفع مستوى الإنتاج، استجابة منها للارتفاع الحاصل في الطلب الكلي، وسعيها منها لامتصاص فائض الطلب، الذي يظهر - كما يبدو - عن النقطة E'_0 ضمن الشكل (08) أعلاه - بسبب ارتفاع الطلب الكلي، وثبات الأسعار عند المستوى P_0 ، ومعها مستوى العرض الكلي عند y_0^*)، وارتفاع مستوى الناتج من y_0^* إلى y_1 (رغم الخسارة الجزئية في الارتفاع الإجمالي - المرافق للتوسع المالي - في هذا الأخير، بسبب آثار المزامنة المرافقة للارتفاع الحاصل للأسعار).

• أما في المدى الطويل، فمن شأن الارتفاع الحاصل في المستوى العام للأسعار (من P_0 إلى P_1)، أن يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج لدى المؤسسات (بسبب ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج)؛ الأمر الذي من شأنه أن يدفع بالمؤسسات إلى تخفيض إنتاجها، مؤدياً بذلك إلى انخفاض العرض الكلي، حيث ينتقل منحنى AS يسارا نحو الأعلى، بينما يستمر الإنتاج (الناتج) في التراجع والانخفاض حتى يعود إلى مستواه الأصلي الموافق لمستوى الناتج الكامن (مستوى التشغيل الكامل) y_0^* ، في حين تستمر الأسعار في الارتفاع (بسبب تدهور العرض) وصولاً إلى المستوى P_2 .

• من ناحية أخرى، من شأن الارتفاع الحاصل في الأسعار (إلى المستوى P_2) أن يدفع بالأرصدة النقدية الحقيقية باتجاه الانخفاض، مؤدياً بذلك إلى انزياح منحنى LM يسارا نحو الأعلى (أنظر الشكل (08))، دلالة على حدوث ارتفاع جديد في سعر الفائدة (من i_1 إلى i_2)، وتراجع مستوى الناتج من y_1 إلى y_0^* ، ليعود

إلى وضعه التوازني الأصلي الموافق لمستوى التشغيل الكامل (مستوى الناتج الكامن وفق المعطيات).
 • هذه النتائج، تدل على أن السياسة المالية التوسعية (مُعبرًا عنها بارتفاع تعويضات البطالة في هذه الحالة)، في إطار AS/AD، تكون فعالة فقط في المدى القصير، بينما تكون عقيمة وعديمة الفعالية في المدى الطويل؛ إذ لن تؤدي إلا إلى ارتفاع أسعار الفائدة والمستوى العام للأسعار، في حين يبقى مستوى الناتج ثابتًا دون تغيير.

◀ استنتاج آثار الصدمة المعنية في المدى القصير، على كل من الناتج y ، سعر الفائدة i ، والمستوى العام للأسعار P :

من خلال التحليل السابق، يمكن أن نلاحظ بجلاء أن آثار الصدمة الناجمة عن ارتفاع تعويضات البطالة على كل من الناتج y ، سعر الفائدة i ، والمستوى العام للأسعار P في الأجل القصير، تتمثل في:

- ارتفاع مستوى الناتج y من y_0^* إلى y_1 .
- ارتفاع سعر الفائدة i من المستوى i_0 إلى i_1 .
- ارتفاع المستوى العام للأسعار P من P_0 إلى P_1 .

2. توضيح آثار صدمة ناتجة عن تدهور أسعار النفط، على كل من منحنيات IS ، LM ، AS ، AD ، في الأجل القصير وعلى المدى البعيد:

في الواقع، تُعتبر الصدمات الناجمة عن تدهور أسعار النفط، صدمات إيجابية في جانب العرض. وذلك لأن تراجع أسعار النفط، هو انخفاض في أسعار -ومن ثم تكاليف- مدخلات الإنتاج؛ الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض تكاليف الإنتاج. لكن هذه الآثار -والتغيرات الناجمة- عنها لا تظهر إلا في المدى الطويل، باعتبار أن العرض لا يستجيب في المدى القصير. لذلك، فإن الصدمة المعنية في هذه الحالة، لن تُرفق بأي آثار في الأجل القصير (لا على مستوى IS/LM ، ولا على مستوى AS/AD ؛ لا على مستوى الناتج y ، ولا على مستوى سعر الفائدة i ، ولا على مستوى الأسعار P).

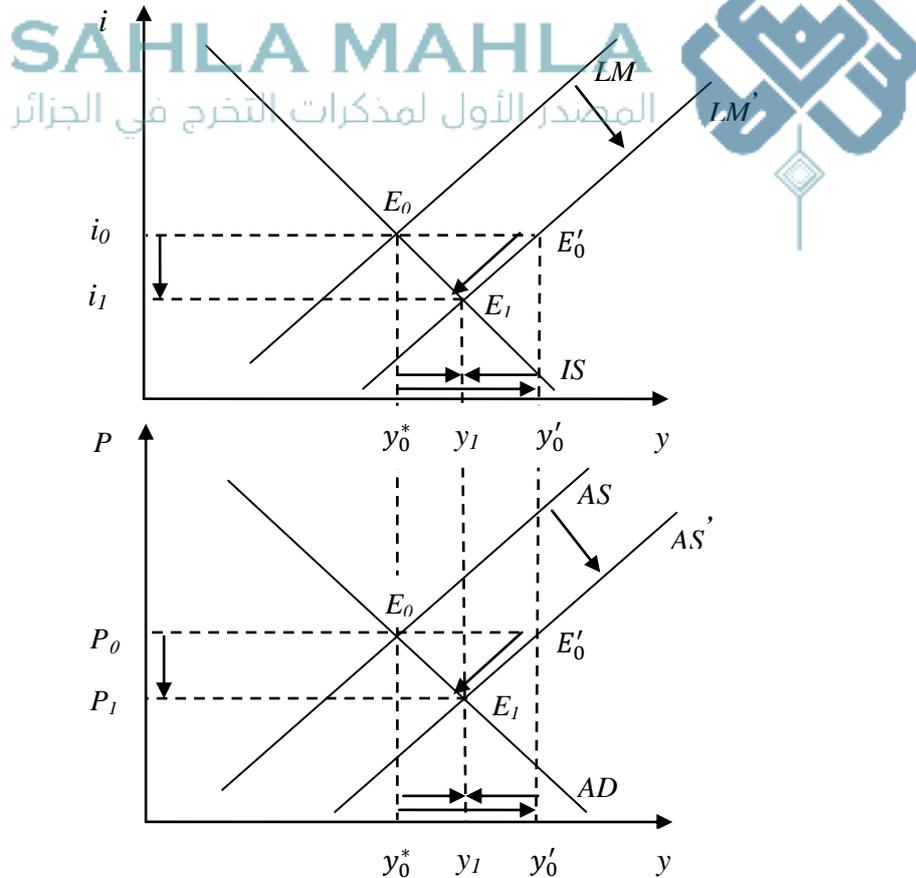
في ذات الصدد، يمكن توضيح آليات الآثار طويلة الأجل، المترتبة عن صدمة ناجمة عن تدهور أسعار النفط، على مختلف المنحنيات والمتغيرات، في إطار نموذجي IS/LM و AS/AD ، من خلال الشكل (09) أدناه:

• على المدى الطويل، من شأن تدهور أسعار النفط أن يؤدي -بسبب ما ينجم عنه من تراجع في تكاليف الإنتاج- إلى ارتفاع إنتاج المؤسسات؛ حيث ستعتمد هذه الأخيرة إلى إنتاج كميات أكبر عند مستوى السعر السائد P_0 . ويُعبّر عن ذلك انتقال منحنى AS يمينا نحو الأسفل، دلالة على ارتفاع مستوى الناتج من y_0^* إلى y_1 ، وتراجع المستوى العام للأسعار من P_0 إلى P_1 (أنظر الشكل (09) أدناه). وذلك لأنه -عند النقطة

E_0 - وبسبب بقاء المستوى العام للأسعار ثابتا عند المستوى P_0 ، العرض الكلي (الذي يكون عند المستوى y_0^*)، يفوق الطلب الكلي (الذي يكون عند المستوى y_0^*)؛ مما يشكل عامل ضغط على الأسعار باتجاه الانخفاض، بسبب تواصل انخفاض تكاليف الإنتاج، في ظل قيام المؤسسات بخفض مستوى الإنتاج قليلا، سعيا منها لامتناع فائض العرض الناجم عن ارتفاع الإنتاج وثبات الأسعار عند المستوى P_0 ، ومعها مستوى الطلب الكلي عند y_0^* ؛ لتُصحب هذه التغيرات بالانتقال من النقطة E_0 إلى النقطة E_1 ، على نفس منحنى العرض الكلي AS' ، حيث تحدث خسارة جزئية (من y_0^* إلى y_1) في إجمالي الارتفاع الحاصل في مستوى الناتج y ، استجابة منه للصدمة الناجمة عن تدهور أسعار النفط؛ بينما يتراجع المستوى العام للأسعار إلى المستوى P_1 .

- من ناحية أخرى، من شأن الانخفاض الحاصل في الأسعار (إلى المستوى P_1) أن يدفع بالأرصدة النقدية الحقيقية للارتفاع، مؤديا بذلك إلى انزياح منحنى LM يمينا نحو الأسفل، دلالة على انخفاض سعر الفائدة i من i_0 إلى i_1 ، وارتفاع مستوى الناتج y من y_0^* إلى y_1 (أنظر الشكل (09) التالي).

الشكل (09): ميكانيزمات تأثير صدمة ناجمة عن تدهور أسعار النفط، في إطار نموذجي IS/LM و AS/AD .



◀ آثار الصدمة المعنية في المدى القصير، على الناتج y ، سعر الفائدة i ، والمستوى العام للأسعار P : سبق وذكرنا أن الصدمة محل الاهتمام، لن تُرفق بأي آثار قصيرة المدى، على أيٍّ من المتغيرات المعنية.

سلسلة تمارين رقم IV

حول:

SAHLA MAHLA

المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

ديناميكية البطالة

والتضخم



جامعة الجزائر 3 / كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مقياس الاقتصاد الكلي II (السنة الثانية شعبة العلوم الاقتصادية)

سلسلة تمارين رقم IV حول: ديناميكية البطالة والتضخم

التمرين 01: أسئلة نظرية*.

1. ما هي أوجه التشابه والاختلاف بين البطالة الكينزية والبطالة الكلاسيكية؟.
2. عدّد مختلف أسباب البطالة.
3. عدّد أهم أسباب التضخم؛ واذكر أهم الوسائل المُعتمدة من طرف البنوك المركزية لمعالجته.

التمرين 02*:

بفرض حدوث ارتفاع في إنتاجية العمل. كيف يؤثر ذلك على كلٍّ من الأسعار، الناتج، والأجور الحقيقية، في المدى القصير، وعلى المدى الطويل؟.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

التمرين 03*:

ضمن النموذج الكلاسيكي بدون احتكاك؛ بفرض حدوث ارتفاع في مخزون رأس المال، وارتفاع في إنتاجية عنصر العمل، مع انتقال منحنى الطلب على العمل إلى اليمين:

1. كيف يؤثر الارتفاع الحاصل في إنتاجية العمل على المستوى التوازني للأسعار؟.
2. كيف تؤثر التغيرات المذكورة، على مستوى التشغيل الكامل لكلٍّ من، الأجور الحقيقية، والعمالة، والناتج؟.

التمرين 04*:

بفرض أنه وبسبب العجز في الموازنة العامة، قررت الحكومة رفع معدلات الضريبة، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، وتدهور القدرة الشرائية للعمال. هل يتغير معدل البطالة في المدى الطويل استجابة منه للتغيرات المذكورة؟.

التمرين 05:

اشرح الحالات التي يقع ضمنها الاقتصاد في وضعية (ظاهرة) الكساد التضخمي (Stagflation).

التمرين 06:

تُعدُّ ظاهرة توجه الشركات المتعددة الجنسيات إلى الأسواق الأقل تكلفة، بمثابة استراتيجية من شأنها أن تؤدي إلى تخفيض الأسعار، ومن ثم زيادة القدرة التنافسية لهذه الشركات. ما هي الآثار السلبية التي يمكن أن تتجم عن الظاهرة المذكورة، في البلدان المتقدمة؟ وهل يمكن التقليل من هذه الظاهرة؟.

التمرين 07*:

يوضح الجدول أدناه، معطيات تخص تطورات بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية، تماشياً مع تطورات أسعار النفط (مُعبراً عنها بتطور السعر الحقيقي للطاقة)، خلال الفترة (1973-1975).

الفترة	1974	1975
السعر الحقيقي للطاقة (100 = 1973)	122.6	138.8
مؤشر أسعار GNP (100 = 1973)	108.8	118.2
معدل نمو GNP (% سنوياً)	-0.6	-1.2
معدل تغير الأجر الحقيقي (% سنوياً)	-2.8	0.8

وضح بيانياً، ما إذا كانت المعطيات التي يُظهرها الجدول، تتوافق مع مضمون التحليل وفق نموذج KAS/AD ؟.

المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

التمرين 08:

بفرض حدوث ارتفاع في أسعار المواد الأولية، مصحوباً بانخفاض وتراجع في مستوى الناتج؛ وبفرض عدم حصول أي تغير في السياسة المالية والنقدية، وبالتالي عدم انتقال منحنى AD :

1. كيف تؤثر هذه التغيرات على الأسعار والناتج في المدى القصير؟.

2. لنفرض أن انتقال منحنى AS إلى الأعلى (إلى اليمين) -في ظل التغيرات المذكورة- يؤدي مبدئياً إلى انخفاض مستوى الناتج. وضح واشرح -في هذه الحالة- عملية التعديل التي يصل من خلالها الناتج والأسعار إلى التوازن في الأجل الطويل.

التمرين 09:

اشرح الأسباب التي تجعل منحنى Phillips عمودياً في المدى الطويل.

الحل النموذجي للتمارين المُعدّة للحل من بين تمارين السلسلة:حل التمرين 01: الإجابة على الأسئلة النظرية.

1. يمكن تلخيص مختلف أوجه التشابه والاختلاف بين البطالة الكينزية والبطالة الكلاسيكية من خلال الجدول التالي:

الجدول (01): أوجه التشابه والاختلاف بين البطالة الكينزية والبطالة الكلاسيكية:

أوجه الاختلاف		أوجه التشابه
الحالة الكلاسيكية	الحالة الكينزية	
<ul style="list-style-type: none"> ◆ تُعدُّ البطالة ظاهرة إرادية ناجمة عن رفض العمال العمل مقابل أجور منخفضة؛ في ظل التشغيل الكامل للموارد، بما فيها عنصر العمل. ◆ غياب ظاهرة الوهم أو الخداع النقدي، في ظل رشادة وعقلانية الأعوان الاقتصاديين؛ لذا يتم التفاوض بين المؤسسة والعمال على أساس الأجور الحقيقية. ◆ المعالجة لا تتم عن طريق تدخل الدولة، وإنما تُترك لقوى السوق، حيث يكون التعديل فوراً من خلال مستويات الأجور. 	<ul style="list-style-type: none"> ◆ تُعدُّ البطالة ظاهرة لا إرادية، في ظل التشغيل الناقص للموارد؛ بما فيها عنصر العمل. ◆ الأفراد أو الأشخاص ليسوا في منأى عن ظاهرة الوهم أو الخداع النقدي، وذلك بالنظر إلى كونهم على غير دراية بمعدلات التضخم في المدى القصير، واقتنارهم إلى الرشادة الاقتصادية؛ لذا يتم التفاوض بين المؤسسة والعمال على أساس الأجور الاسمية. ◆ معالجة مشكلة البطالة، تتم عن طريق تدخل الدولة من خلال السياسات المالية التوسعية، رغم إشكالية التأخيرات التي تواجه عملية التعديل في هذه الحالة، حيث تتطلب هذه العملية وقتاً. 	<ul style="list-style-type: none"> ◆ يعتبر كلا التيارين الفكريين أن البطالة هي ظاهرة غير توازنية. ◆ ترتبط البطالة في كلا المدرستين بسوق السلع والخدمات (حيث تنتج مثلاً عن ظهور فائض في العرض الكلي نتيجة انخفاض عناصر الطلب الكلي؛ بينما تتراجع مثلاً في حالة وجود فائض في الطلب، أو عجز في العرض الكلي بسبب انخفاض إنتاجية العمال على سبيل المثال). ◆ تتفق كلا المقاربتين على وجود معدل بطالة طبيعي يختلف عن الصفر. ◆ يتفق كلا الطرحين على وجود علاقة عكسية بين الطلب على العمل والأجور ومن ثم التكاليف.

تابع: الجدول (01): أوجه التشابه والاختلاف بين البطالة الكينزية والبطالة الكلاسيكية:

أوجه الاختلاف		أوجه التشابه
الحالة الكلاسيكية	الحالة الكينزية	
الأجور مرنة وقابلة للتخفيض.	الأجور ثابتة (غير مرنة) ومضمونة من طرف الدولة.	♦ يتفق كلا الطرفين على وجود علاقة طردية بين عرض العمل والأجور، ومن ثم التكاليف.

2. تكمن أهم أسباب البطالة في:

• الأزمات الاقتصادية والمالية.

• ارتفاع تكاليف الإنتاج لدى المؤسسات (ارتفاع الأجور، ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج، ...).

• التقدم التقني والتخلي على اليد العاملة.

• تدخل النقابات العمالية في تحديد مستوى الحد الأدنى للأجور.

• ضعف الاستثمار في بعض القطاعات الاقتصادية، بسبب تدني الربحية.

3. باختصار، يمكن تعريف التضخم على أنه ظاهرة اقتصادية، تعني الزيادة والارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار. وينتج التضخم وفق الفكر "النقدي-Monetarism" (بزعامة "Milton Friedmane")، عن ارتفاع المعروض النقدي، دون أن يرافق ذلك ارتفاع في مستوى الناتج؛ غير ذلك، تتطوي أهم أسباب التضخم -بشكل عام- وتتلخص ضمن جانبين رئيسيين:

◀ التضخم عن طريق الطلب:

وفق هذا الاتجاه، ينجم التضخم عن الفجوات التضخمية، التي تظهر عندنا يتجاوز مستوى الطلب الكلي

AD ، مستوى العرض الكلي AS ؛ ويحدث ذلك عادة، في حالات:

• ارتفاع الطلب على السلع الاستهلاكية.

• ارتفاع الطلب على السلع الاستثمارية.

• ارتفاع المشتريات الحكومية من السلع والخدمات.

◀ التضخم عن طريق العرض:

وفق هذا الاتجاه، ينجم التضخم عن ارتفاع تكاليف الإنتاج، بسبب:

• ارتفاع أسعار المدخلات المستوردة (التضخم المستورد).

• ارتفاع أجور العمال (التضخم عن طريق الأجور).

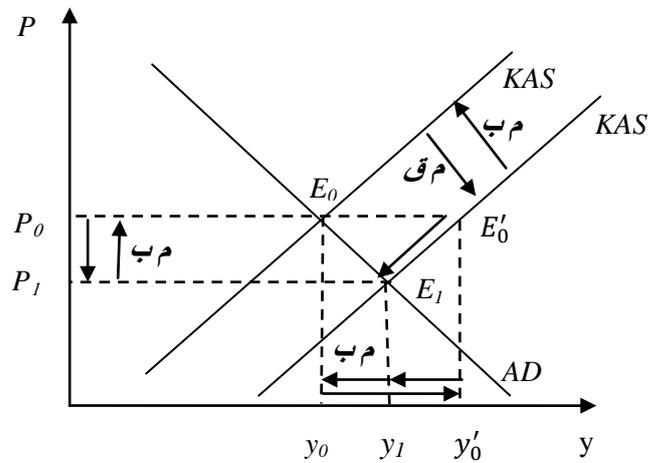
- تخفيض (أو انخفاض) قيمة العملة الوطنية.
- من ناحية أخرى، عادة ما تتدخل البنوك المركزية لمعالجة مشكلة التضخم من خلال عدة أدوات ووسائل نقدية، من بينها:

- رفع سعر إعادة الخصم.
- زيادة معدل الاحتياطي الإجمالي.
- عمليات السوق المفتوحة.
- تقنين الائتمان.

حل التمرين 02:

يمكن توضيح ميكانيزمات وآليات مختلف الآثار المترتبة عن ارتفاع إنتاجية العمل، على كل من الأسعار، الناتج، والأجور الحقيقية، في المدى القصير، وعلى المدى الطويل (البعيد)، في إطار نموذج KAS/AD ، من خلال الشكل (01) أدناه. مع الإشارة -على سبيل التذكير- أن منحنى KAS (ضمن نموذج KAS/AD)، يمثل منحنى العرض الكلي الكينزي الحديث (حيث يرى الكينزيين المُحدثين أن الأجور قد تتغير، ولكن ببطء)؛ ويُعرف منحنى KAS ، بمنحنى العرض الكلي الكينزي المُدعّم بالتوقعات، وهو عبارة عن منحنى AS تحت الشروط التي تقضي بأن الأجور تكون أقل مرونة من الأسعار (الأجور تتحرك ببطء -بسبب عقود العمل التي تحدد فترات العمل ومستويات الأجور- عبر الزمن، وتؤثر في الأسعار).

الشكل (07): ميكانيزمات تأثير ارتفاع إنتاجية العمل، على كل من الأسعار، الناتج، والأجور الحقيقية، في المدى القصير، وعلى المدى البعيد.



- في المدى القصير: من شأن الارتفاع الحاصل في إنتاجية العمل، أن يؤدي إلى ارتفاع مستوى الإنتاج أو الناتج (كما توضحه دالة الإنتاج: $y = aN$ ، أين تمثل المَعلمة a الإنتاجية المتوسطة أو الإنتاجية الحدية

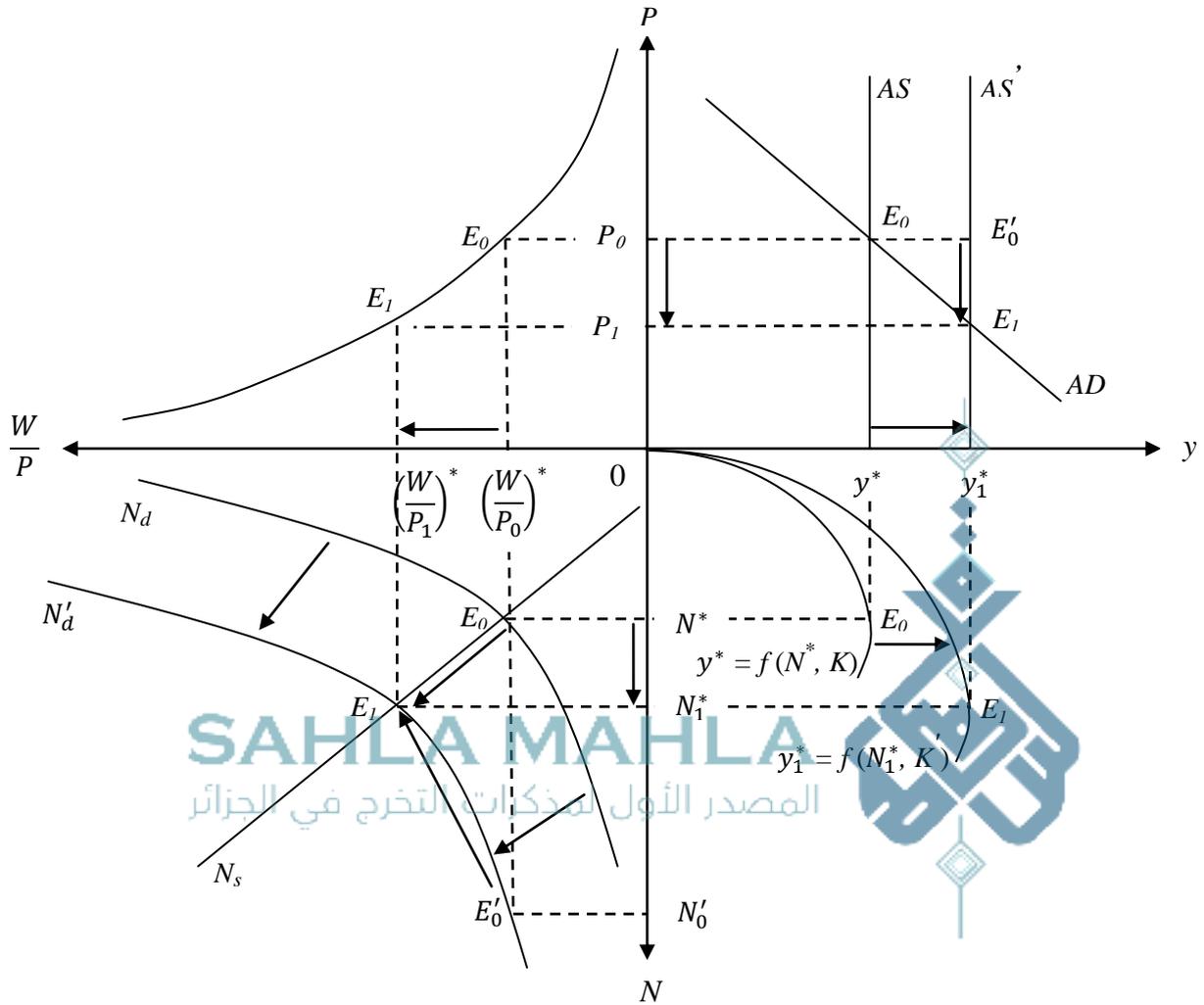
للمعمل)، مؤديا بذلك إلى ارتفاع مستوى العرض الكلي، وانتقال منحنى KAS يمينا نحو الأسفل، دلالة على ارتفاع مستوى الناتج من y_0 إلى y_1 ، وتراجع المستوى العام للأسعار من P_0 إلى P_1 (أنظر الشكل (01) أعلاه). ويعود التراجع الحاصل في الأسعار في هذه الحالة، إلى فائض العرض المُسجَّل عند النقطة E'_0 (حيث يفوق العرض الكلي y'_0 ، الطلب الكلي y_0)، والذي يشكل عامل ضغط على الأسعار باتجاه الانخفاض، إذ تكون المؤسسات مجبرة على خفض مستوى الإنتاج قليلا (مما يؤدي إلى انخفاض تكاليف الإنتاج)، سعيا منها لامتصاص فائض العرض الناجم عن ارتفاع الإنتاج، وثبات الأسعار عند المستوى P_0 ، ومعها الطلب الكلي عند المستوى y_0 ؛ لتُصَحَّب هذه التغيرات بالانتقال من النقطة E'_0 إلى النقطة E_1 ، على منحنى العرض الكلي KAS' ، حيث تحدث خسارة جزئية (من y'_0 إلى y_1) في إجمالي الارتفاع الحاصل في مستوى الناتج y ، استجابة منه لارتفاع إنتاجية العمل؛ بينما يتراجع المستوى العام للأسعار إلى المستوى P_1 . وضمن ذات السياق، من شأن الانخفاض الحاصل في الأسعار أن يؤدي إلى ارتفاع معدل الأجور الحقيقية $\left(\frac{W}{P}\right)$ ، في ظل العلاقة العكسية التي تربط المتغيرتين.

• **في الأجل الطويل:** ستتدخل النقابات مطالبة برفع الأجور (الاسمية)، في ظل الارتفاع الحاصل في إنتاجية العمل، واستنادا إلى العلاقة التوازنية لسوق العمل، والتي تقضي بوجود حدوث التعادل بين إنتاجية العمل ومعدل الأجر الحقيقي عند التوازن (والتي تستند إلى العلاقة: إنتاجية العمل = الأجر الحقيقي $\left(\frac{W}{P}\right)$). وهو الإجراء الذي من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، ويدفع بالمؤسسات إلى تخفيض إنتاجها، مؤديا بذلك إلى انخفاض العرض الكلي، وانتقال منحنى KAS' يسارا نحو الأعلى، ليعود إلى وضعه الأصلي؛ بينما يسلك الإنتاج (الناتج) منحنى التراجع والانخفاض حتى يعود إلى مستواه الأصلي y_0 ؛ في حين تسلك الأسعار منحنى الارتفاع، وتستمر في ذلك (بسبب تدهور مستوى العرض الكلي)، وصولا إلى مستواها الأصلي P_0 . وبالنظر إلى كون الارتفاع الحاصل في الأسعار في هذه الحالة، يأتي مصاحبا للارتفاع في مستوى الأجور الاسمية (النقدية) الذي نادت به النقابات، فإن معدل الأجر الحقيقي $\left(\frac{W}{P}\right)$ سيبقى ثابتا عند المستوى الذي بلغه في المدى القصير.

حل التمرين 03:

يمكن توضيح ميكانيزمات وآليات مختلف الآثار المترتبة عن حدوث ارتفاع في مخزون رأس المال K ، وارتفاع في إنتاجية عنصر العمل a ، مع انتقال منحنى الطلب على العمل N_d إلى اليمين، ضمن النموذج الكلاسيكي بدون احتكاك (وجود بطالة احتكاكية إرادية، ناجمة عن عدم الاحتكاك بين طالبي العمل وعارضيه، بسبب قلة أو انعدام المعلومة لدى الأطراف العارضة أو الطالبة لقوى العمل)، من خلال الشكل (02) التالي:

الشكل (02): ميكانيزمات تأثير ارتفاع مخزون رأس المال، وإنتاجية عنصر العمل، وانتقال منحنى الطلب على العمل إلى اليمين -ضمن النموذج الكلاسيكي بدون احتكاك- على مختلف المتغيرات.



1. توضيح كيفية تأثير الارتفاع الحاصل في إنتاجية العمل على المستوى التوازني للأسعار:

من شأن الارتفاع الحاصل في إنتاجية العمل، أن يؤدي -في ظل ثبات التكاليف في المدى القصير- إلى ارتفاع مستوى الإنتاج (بالنظر إلى العلاقة الطردية التي تربط المتغيرتين)؛ حيث يرتفع مستوى العرض الكلي، مؤدياً إلى انتقال منحنى AS إلى اليمين، دلالة على ارتفاع المستوى التوازني -الموافق لمستوى التشغيل الكامل- للناتج، من المستوى y^* إلى المستوى y_1^* ؛ بينما يتراجع المستوى العام للأسعار من المستوى P_0 إلى المستوى P_1 (أنظر الشكل (02) في الأعلى)، بسبب فائض العرض الكلي الذي يظهر عند النقطة E'_0 ، من الجزء الممثل لنموذج AS/AD ضمن الشكل (02) أعلاه (حيث يفوق العرض الكلي y_1^* ، الطلب الكلي y^*)؛ الأمر الذي يشكل عامل ضغط على الأسعار باتجاه الانخفاض، إذ تُصَحَّبُ التغيرات المذكورة بالانتقال من النقطة E'_0 إلى النقطة E_1 ، على منحنى العرض الكلي الجديد AS' ، دلالة على انخفاض المستوى العام للأسعار إلى المستوى P_1 ؛ في حين يرافق التراجع الحاصل في الأسعار، ارتفاع في مستوى الطلب الكلي (إذ يتم الانتقال من النقطة E_0 إلى

النقطة E_1 على منحنى الطلب الكلي (AD)؛ لتتمثل حصيللة التأثير الإجمالي على المستوى التوازني -الموافق لمستوى التشغيل الكامل- للنتائج، في انتقاله من المستوى y^* إلى المستوى y_1^* .

2. توضيح كيفية تأثير التغيرات المذكورة، على مستوى التشغيل الكامل لكل من، الأجور الحقيقية، والعمالة، والنتائج:

ضمن النموذج الكلاسيكي بدون احتكاك، وفي ظل الارتفاع الحاصل في كل من مخزون رأس المال K ، وإنتاجية العمل، وما يصاحبه من ارتفاع في القدرات الإنتاجية لدى المؤسسات، تكون هذه الأخيرة على استعداد لتوظيف المزيد من العمال؛ إذ ترفع من مستوى طلبها على العمل، لينتقل بذلك منحنى الطلب على العمالة N_d إلى اليمين؛ بينما يرتفع المستوى التوازني -الموافق لمستوى التشغيل الكامل- لمعدل الأجور الحقيقية، من المستوى $\left(\frac{W}{P_0}\right)^*$ إلى المستوى $\left(\frac{W}{P_1}\right)^*$ ، في ظل التراجع الحاصل في المستوى العام للأسعار (بسبب ارتفاع القدرات الإنتاجية لدى المؤسسات، وما يصاحبه من تراجع في التكاليف، وارتفاع في الإنتاج، وفائض في العرض الكلي)، بالإضافة إلى قيام المؤسسات برفع الأجور النقدية، سعياً منها لتحفيز عرض العمل، واستقطاب اليد العاملة (استقطاب البطالة الاحتكاكية الإرادية)، لامتناس الفائض في الطلب على العمل، الذي يظهر في هذه الحالة -عند النقطة E_0 من الجزء الممثل لمنحنيات سوق العمل ضمن الشكل (02) أعلاه- بسبب ارتفاع الطلب على العمل، وبقاء الأجور الحقيقية، ومعها مستوى عرض العمل، دون تغيير. وفي ظل هذه التطورات يرتفع مستوى عرض العمل (حيث يتم الانتقال من النقطة E_0 إلى النقطة E_1 على منحنى عرض العمل N_s)، بينما يتراجع مستوى الطلب على العمالة قليلاً (بسبب ارتفاع تكاليف الأجور، حيث يتم الانتقال من E_0 إلى النقطة E_1 على المنحنى الجديد للطلب على العمل N_d')؛ ليرتفع بذلك المستوى التوازني -الموافق لمستوى التشغيل الكامل- للعمالة، من المستوى N^* إلى المستوى N_1^* .

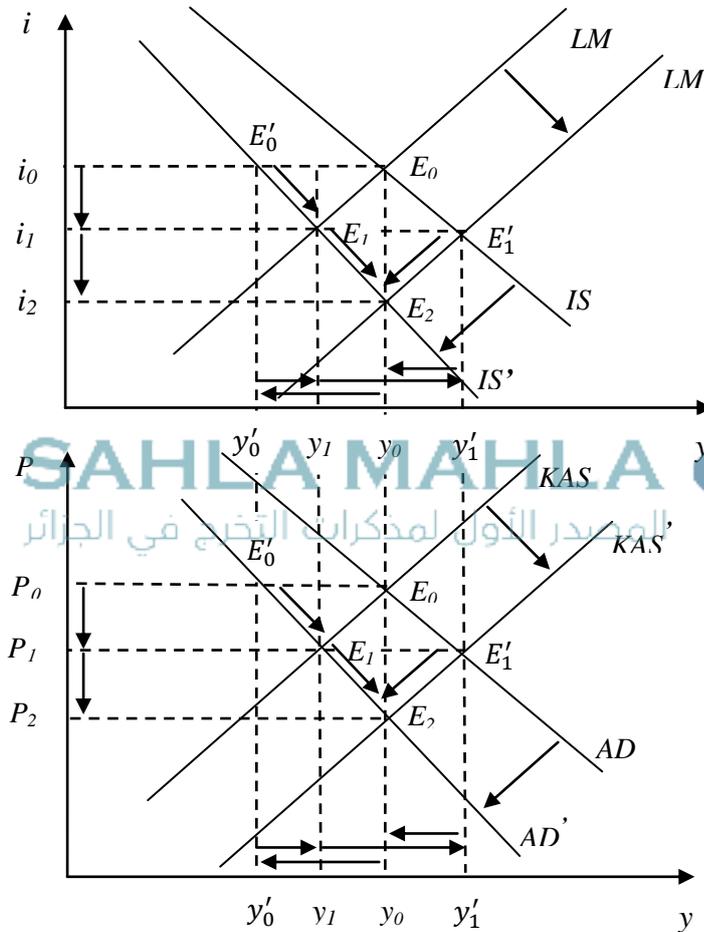
في ذات السياق، من شأن الارتفاع الحاصل في كل من مستوى العمالة، مخزون رأس المال، وإنتاجية العمل، أن يؤدي إلى ارتفاع الطاقات والقدرات الإنتاجية لدى المؤسسات، مؤدياً بذلك إلى ارتفاع المستوى التوازني -الموافق لمستوى التشغيل الكامل- للنتائج (بالنظر إلى كون هذا الأخير، دالة متزايدة لكل من العمالة، ومخزون رأس المال). ويُعبّر عن ذلك، انتقال المنحنى الممثل لدالة الإنتاج إلى الأعلى (من المنحنى الممثل للدالة: $y^* = f(N^*, K)$ ، إلى المنحنى الممثل للدالة: $y_1^* = f(N_1^*, K')$ ، دلالة على نمو وارتفاع المستوى التوازني -الموافق لمستوى التشغيل الكامل- للنتائج، من المستوى y^* إلى المستوى y_1^* .

حل التمرين 04:

بفرض أنه وبسبب العجز في الموازنة العامة، قررت الحكومة رفع معدلات الضريبة، مما يؤدي إلى ارتفاع

تكاليف الإنتاج، وتدهور القدرة الشرائية للعمال؛ يمكن توضيح ميكانيزمات تأثير التغيرات المذكورة على معدلات البطالة، في المدى القصير، وعلى المدى الطويل، من خلال تتبع أثر هذه التغيرات على مستوى الطلب الكلي، ومن ثم مستوى الناتج والأسعار (ضمن نموذج KAS/AD)، وأسعار الفائدة (ضمن نموذج IS/LM)؛ وذلك بالنظر إلى الارتباط الوثيق بين المتغيرات المذكورة. والشكل (03) أناه، يوضح آليات مختلف الآثار المترتبة عن التغيرات المذكورة (على المديين القصير والطويل)، في إطار نموذجي IS/LM و KAS/AD :

الشكل (03): ميكانيزمات تأثير ارتفاع معدلات الضرائب، على مختلف المتغيرات، في إطار نموذجي IS/LM و KAS/AD .



في الواقع، يمثل رفع معدلات الضريبة، إحدى إجراءات السياسة المالية الانكماشية؛ إذ من شأن الصدمات الناجمة عن هذا النوع من الإجراءات، أن يؤدي إلى تقليص مستوى الدخل المتاح y_d ، مؤدياً بذلك إلى تراجع مستوى الاستهلاك الخاص (وحتى الاستثمار الخاص)، ومعه مستوى الطلب الكلي AD .

- **في المدى القصير:** من شأن التغيرات المذكورة، وما يرافقها من تراجع في مستوى الطلب الكلي AD ، أن تؤدي إلى انتقال منحنىي IS و AD ، يساراً (مع دورانها قليلاً، حيث يصبحان أشد انحداراً)، نحو الوضعين IS' و AD' ، على التوالي. عند النقطة E'_0 - على مستوى KAS/AD - وفي ظل ثبات الأسعار عند المستوى P_0 ؛ العرض الكلي y_0 ، يفوق الطلب الكلي y'_0 ؛ ونتيجة الضغط الناجم عن فائض العرض الكلي في هذه

الحالة، تكون المؤسسات مجبرة على تخفيض الإنتاج، عن طريق تخفيض مستوى العمالة (تسريح العمال)؛ الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض الأجور (ومن ثم التكاليف)، ومن ثم تراجع المستوى العام للأسعار إلى المستوى P_1 ؛ ليرتفع بذلك الطلب الكلي من المستوى y_0 إلى المستوى y_1 (ما يعني حدوث نوع من "آثار الجذب-Crowding in Effects" عن طريق الأسعار)، حيث يتم الانتقال من E_0 إلى النقطة E_1 على المنحنى AD' ، ليحدث التوازن عند هذه النقطة، أين ترتفع معدلات البطالة (بسبب تسريح العمال من أجل تخفيض الإنتاج)، بينما يتراجع مستوى الناتج من y_0 إلى y_1 ، وتراجع الأسعار من P_0 إلى P_1 .

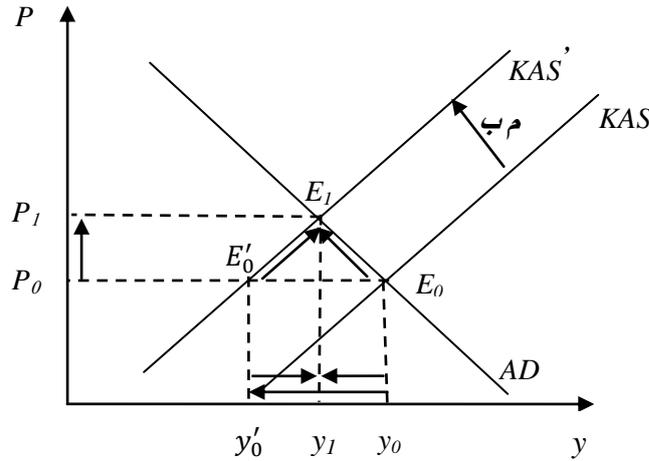
• **في المدى الطويل:** ما دام مستوى الناتج عند النقطة E_1 ، أقل من مستواه الطبيعي y_0 ، والعمالة هي الأخرى أقل من مستوها الطبيعي، فإن الأجور الاسمية W تستمر في الانخفاض، الأمر الذي يعني استمرار انخفاض تكاليف الإنتاج (خاصة في ظل انخفاض أسعار مدخلات الإنتاج بعد تراجع المستوى العام للأسعار إلى المستوى P_1)؛ وهو ما من شأنه أن يدفع بالمؤسسات إلى رفع مستوى إنتاجها، ليرتفع مستوى العرض الكلي، وينتقل منحنى KAS إلى اليمين، نحو الوضع KAS' ؛ بينما ينتقل التوازن إلى النقطة E_2 ، أين تتراجع معدلات البطالة (في ظل زيادة مستوى التوظيف من أجل رفع الإنتاج)، ليعود حجم العمالة إلى مستواه الطبيعي، في حين يرتفع مستوى الناتج، ليعود إلى مستواه الأصلي (الطبيعي) y_0 . أما الأسعار فتستمر في التراجع (بسبب فائض العرض) وصولاً إلى المستوى P_2 ، مؤدية ارتفاع الأرصدة النقدية الحقيقية، لينتقل منحنى LM إلى اليمين، دلالة على انخفاض أسعار الفائدة إلى المستوى r_2 ، وبالتالي ارتفاع الطلب الكلي نتيجة ارتفاع الاستثمار الخاص.

• إذن، خلاصة القول أنه، في المدى الطويل ينخفض المستوى العام للأسعار، وأسعار الفائدة؛ وفي المقابل يبقى مستوى الإنتاج (أو الناتج)، ومستوى العمالة (أو البطالة)، دون تغيير.

حل التمرين 07:

يوضح الجدول المرفق، معطيات تعكس تطورات بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية، استجابة منها لصدمة ناجمة عن ارتفاع أسعار النفط (مُعبراً عنها بارتفاع السعر الحقيقي للطاقة)، خلال الفترة (1973-1975). وفي هذا الصدد -وفي الواقع- تُعدُّ الصدمات الناجمة عن ارتفاع أسعار الطاقة (أو أسعار النفط)، بمثابة صدمات سلبية في جانب العرض. وذلك لأن كل ارتفاع في أسعار النفط، هو ارتفاع في أسعار -ومن ثم تكاليف- مدخلات الإنتاج؛ الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج؛ بينما تظهر هذه الآثار -والتغيرات الناجمة عنها- فقط في المدى الطويل، باعتبار أن العرض لا يستجيب في المدى القصير. ويمكن توضيح آليات مختلف الآثار الناجمة عن الصدمة المذكورة، في إطار نموذج KAS/AD ، من خلال الشكل (04) التالي:

الشكل (04): ميكانيزمات تأثير صدمة ناجمة عن ارتفاع أسعار النفط (السعر الحقيقي للطاقة)، في إطار نموذج KAS/AD .



على المدى الطويل، من شأن ارتفاع أسعار النفط (السعر الحقيقي للطاقة)، أن يؤدي -بسبب ما ينجم عنه من ارتفاع في تكاليف الإنتاج- إلى انخفاض إنتاج المؤسسات؛ حيث ستعتمد هذه الأخيرة إلى إنتاج كميات أقل عند مستوى السعر السائد P_0 . ويُعبّر عن ذلك انتقال منحنى KAS يسارا نحو الأعلى إلى الوضع KAS' ، دلالة على تراجع مستوى الناتج من y_0 إلى y_1 ، وارتفاع المستوى العام للأسعار من P_0 إلى P_1 (أنظر الشكل (09) أعلاه)، نتيجة الفائض في الطلب الكلي (أو العجز في العرض الكلي)، المُسجّل عند النقطة E'_0 ؛ إذ أن بقاء المستوى العام للأسعار ثابتا -بعد انتقال منحنى KAS - عند المستوى P_0 عند هذه النقطة، يجعل الطلب الكلي (الذي يكون عند المستوى y_0)، يفوق العرض الكلي (الذي يكون عند المستوى y'_0)؛ الأمر الذي يشكل عامل ضغط على الأسعار باتجاه الارتفاع (بسبب تواصل ارتفاع تكاليف الإنتاج، في ظل سعي المؤسسات لامتصاص فائض الطلب، من خلال رفع مستوى الإنتاج)؛ لتُصحب هذه التغيرات بالانتقال من النقطة E'_0 إلى النقطة E_1 على المنحنى KAS' ، ليحدث التوازن عند النقطة الأخيرة، أين يتراجع مستوى الناتج من y_0 إلى y_1 (وهو ما يوافق معطيات الجدول التي توضح انخفاض معدل نمو GNP نتيجة الصدمة المعنية)؛ بينما يرتفع المستوى العام للأسعار إلى المستوى P_1 (وهو ما يوافق معطيات الجدول التي توضح ارتفاع المستوى العام للأسعار، الذي يعبر عنه ارتفاع مؤشر أسعار GNP)؛ في حين تتراجع الأجور الحقيقية $\frac{W}{P}$ ، في ظل الارتفاع الحاصل في الأسعار (وهو ما يخالف معطيات الجدول التي توضح ارتفاع معدل تغير الأجر الحقيقي).

بناء على نتائج التحليل أعلاه، يمكننا القول بشكل عام، أن المعطيات الموضحة في الجدول، لا توافق مع

مضمون التحليل وفق نموذج KAS/AD .